الجمعة 10 نيسان 2020
العدد 4026 السنة الرابعة عشرة
Vendredi 10 Avril 2020 no 4026 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

العراق: «كاكا مصطفى» في الرمال المتحرّكة
16

إسرائيل تخشى تصدّع العقوبات على إيران
16

حضارة شرق المتوسط في مهب اللصوص
18

مساوئ الخطّة الماليّة
بقاء الدين بالدولار وخصخصة لإرضاء صندوق النقد
[2]

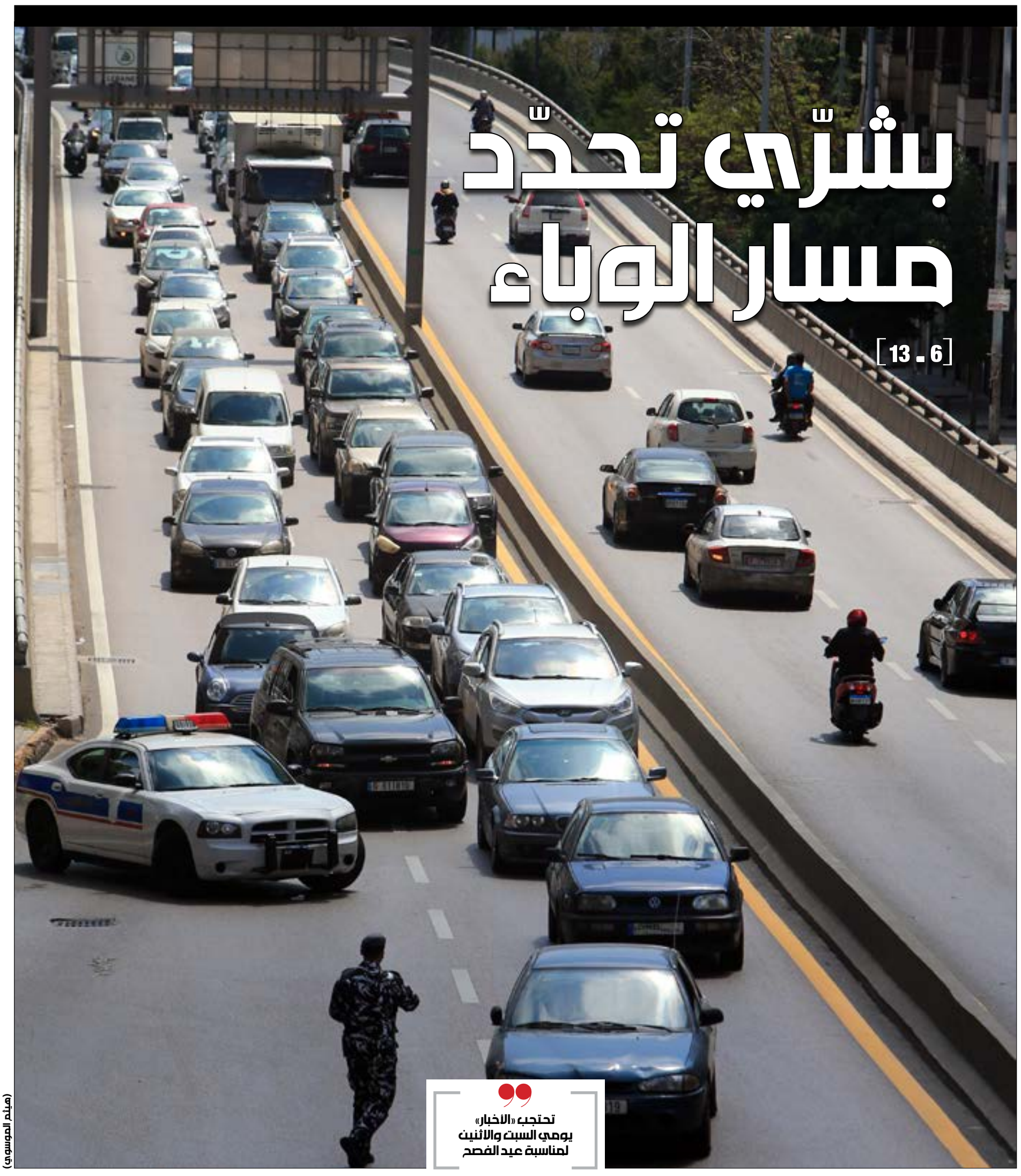

بشّري تحدّد مسار الوباء
[6 ـ 13]

(هيثم الموسوي)

تحتجب «الأخبار» يومي السبت والاثنين لمناسبة عيد الفصح

قضية اليوم

مساوئ الخطّة الماليّة

بقاء الدين بالدولار وخصخصة لإرضاء صندوق النقد

يتضمن برنامج الإصلاح الحكومي هيركات على الودائع بقيمة تفوق 60 مليار دولار، وخصخصة من خلال ما يسمى «صندوق التعافي» الذي سيتضمن أصولاً للدولة غير محدّدة، ومنه سيتم تعويض خسائر المودعين... شطب خسائر بقيمة 83,2 مليار دولار، يتضمن أيضاً تحرير سعر صرف الليرة ليبلغ 3 آلاف في نهاية 2024، أي أنه سيأكل 50٪ من المداخيل، ويتضمن أيضاً احتمال اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لاستجداء برنامج منه وسيبقى لبنان عالقاً في النهاية بدين بالعملة الأجنبية لا تقل قيمته عن 17 مليار دولار، وسيواصل البحث عن طريقة لتمويل فوائده بالعملة الأجنبية... لبنان لم يتعلم «دقّ بيانو»

محمد وهبة

ضُمّم برنامج الإصلاح الحكومي ليكون «متماشياً مع متطلبات صندوق النقد الدولي»، هذا ما أقرّ به أمس رئيس الحكومة حسّان دياب في درشة مع الصحافيين المدعوّين لمناقشة برنامج الإصلاح مع مستشاره جورج شلهوب والمدير العام لوزارة المال الان بيفاني. قد يحاكي هذا الطرح براغماتيةً ما، لإبقاء خيارات لبنان مفتوحة، إلا أن كلامه يحسم ما قيل حول تكليف المستشار المالي «لازارد» التواصل مع صندوق النقد الدولي حول بنود البرنامج. وهذا بدوره يثير الآتي: إذا أعطى الصندوق موافقته على برنامج الإصلاح، فما هي البنود التي تتماشى مع متطلباته؟ وإذا طلب لبنان الانخراط في برنامج مع الصندوق، فهل سيكون هناك المزيد من الشروط؟ وكيف تفادى البرنامج الإشارة الواضحة إلى البنود «المتماشية»؟

ما تقدّم ليس الأمر الوحيد «المستتر» في الخطة. فالخصخصة هي أحد الشروط الأساسية للصندوق، إلا أن البرنامج لا يذكر هذه الكلمة أبداً، بل يشير إلى الشراكة مع القطاع الخاص، أو تحرير الاتصالات، أو يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لتبنّي الخصخصة في أي وقت عبر «صندوق التعافي».

كذلك، لا يذكر البرنامج كلمة «هيركات» أو «قصّ الودائع» بل يستبدلها بعبارة «مساهمة المودعين التي سيتم تحديدها لاحقاً» رغم أن ما تحدث عنه رئيس الحكومة أمس عن إمكان إنشاء معملَي كهرباء في الشمال والجنوب بقدرة 900 ميغاواط لكل واحد بطريقة BOT)... وهذه أمور كلها واردة في برنامج الإصلاح.

الهيركات على اليوروبوندز 75٪ وبصل إلى 173٪ على الودائع فوق المليون دولار (مروان طحطح)

«هيركات» أو «مساهمة المودعين»؟

اللافت ليس ما يتعلق بالخصخصة فقط، بل بما يتعلّق بالهيركات. فلماذا قرّر معدّو البرنامج في الصيغة المسرّبة منه تعديل كلمة «هيركات» إلى «مساهمة المودعين». عن أيّ مساهمة؟ هل هي طوعية أم إجبارية؟ أصلاً كلمة «Bail In» لا توحي بأن الأمر طوعي، بل هو أمر إجباري نظراً إلى كون الخسائر محقّقة والبحث عن طريقة شطبها مقابل شطب ودائع.

في الواقع، اقترحت لازارد، أن تكون نسبة الهيركات 54٪ على ثلاث شرائح من الودائع: 79٪ على الودائع التي تفوق 100 ألف دولار، 130٪ على الودائع التي تفوق 500 ألف دولار، و173٪ على الودائع التي تفوق مليون دولار. برأيهم، أن هذه هي الطريقة التي تغطّي الخسائر الكبيرة البالغة 83 مليار دولار والتي ستتحقق من خلال «هيركات» على سندات اليوروبوندز بنسبة 75٪ من أجل خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي إلى 70٪.

إذاً، ما الفرق بين مساهمة المودعين «التي ستحدّد لاحقاً»، كما ورد في البرنامج، وبين «الهيركات» الذي ذُكر صراحة في صيغ سابقة وبتفاصيل مملّة في بعضها. اللافت أن تبرير المساهمة الخاصة من المودعين لإنقاذ المصارف جاء من خلال كلام منسوب إلى رئيس الحكومة حول حماية 90٪ من المودعين. في الواقع، لم يقل أبداً رئيس الحكومة حماية 90٪ من الودائع. هناك فرق كبير بين الاثنين. إذاً، من أصل خسائر بقيمة 83,2 مليار دولار، ستدفع المصارف كلفة تقتصر على 20,7 مليار دولار هي رساميلها ولن تقدّم أي رساميل جديدة، بل سيتم تدفيع المودعين كامل أموالهم وقد يجبرون على استقدام دولارات إضافية من الخارج من أجل المشاركة في هذه العملية التي ستكون عبارة عن عائد طويل الأمد لا يضمن استرداد رأس المال. لماذا ستُعفى المصارف من إعادة بعض من الأرباح المحقّقة والمحوّلة إلى الخارج؟ طبعاً، هناك الكثير من المودعين الذين استفادوا من المال العام مثلهم مثل المصارف، لكن هناك الكثير من المودعين الذين تفوق ودائعهم 100 ألف دولار وهي عبارة عن تعويضات تقاعد أو مدّخرات حجزتها المصارف لتصبح رهينة «الهيركات» المقنّع المشار إليه.

نقاش في ملكية المصارف

على أي حال، إن الحديث عن «ميزات» مساهمة المودعين الإجبارية في رساميل المصارف، تأخذنا نحو نقاش من نوع آخر متداول اليوم بكثرة بين المصرفيين وسواهم. فمن أصل خسارة بقيمة 83,2 مليار دولار، ستتكبد المصارف رساميلها كاملة بقيمة 20,7 مليار دولار، لكن استقدام الدولارات الطازجة اللازمة لنهوض الاقتصاد سيكون على عاتق كبار المودعين الذين سيتحوّلون إلى مساهمين إجباريين في رساميل المصارف، وربما سيحصلون على عوائد من «صندوق التعافي».

مساهمات المصرفيين الحاليين ستذوب إلى «لا شيء تقريباً»، ثم ستصبح مساهمات كبار المودعين هي ذات الثقل الأكبر والوزن المرجح في ملكية مصرف واتخاذ القرارات فيه. ستكون هناك تغييرات جوهرية

> **«صندوق التعافي» هو الموضة السائدة لمفهوم الخصخصة الذي اشتهر في الفترة الأخيرة باعتباره «الشراكة مع القطاع الخاص»**

في بنية الملكية المصرفية في لبنان. العائلات التقليدية التي تسيطر على هذا القطاع لن ترغب بذلك أبداً، لكنها في المقابل، ترفض أن تستقدم أي دولار إضافي من الخارج فوق الرساميل الحالية.

الدين بالدولار مستمرّ!

ولأنه لا يمكن الحصول من المودعين على كامل المبالغ التي تتطلبها تغطية الخسائر، فإن هناك ديناً سيبقى على عاتق الدولة اللبنانية. ليس المهم حجم الدين الذي ستحمله الدولة اللبنانية بالليرة اللبنانية نظراً إلى قدرتها على تصفية هذا الدين بسهولة وخلق ليرات إضافية لتغطية أي خسائر يمكن أن تنجم عنه. لكن المسألة الأساسية والحيوية تتعلق بالدين بالدولار، ولا سيما المحمول من أطراف خارجية أو يمكن أن يباع لأطراف خارجية. عملياً، بعد حسم قيمة الـ«هيركات» على سندات اليوروبوندز بنسبة 75٪، ستبقى هناك 8 مليارات دولار، يضاف إليها 2 مليار دولار هي ديون ثنائية وثلاثية خدمتها تبلغ 257 مليون دولار، وهناك فوائد على قيمة الدين بعد حصول الدولة على فترة سماح لفترة خمس سنوات لا يمكن أن تقلّ قيمتها الإجمالية عن 7 مليارات دولار... في المجمل، سيكون علينا تأمين 17 مليار دولار لتسديد الديون الخارجية. هل هذا هو الهدف من كل هذه العملية؟ أن تبقى هناك ديون على لبنان بالعملة الأجنبية ونواصل البحث عن طرق لاستقدام الدولارات عبر هندسات مالية جديدة يبتدعها رياض سلامة أو غيره؟ إذا كان الاستقرار الداخلي في مشاريع البنى التحتية يعتمد على التمويل الخارجي، وإذا كان الحلّ الداخلي يتطلب مزيداً من التمويل الخارجي، وإذا كان الاستبدار يعتمد على التمويل الخارجي، فأين هو الحلّ؟ وإذا كنّا نعدّ العدّة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي، فلماذا لا نلجأ مباشرة إلى صندوق النقد الدولي بدلاً من أخذ موافقة الحكومة على برنامج يمكن الا يوافق عليه الصندوق أو يطلب تعديله لاحقاً؟ هل يجب أن نكون رهائن للصندوق وأن نذهب إليه راكعين؟

استرداد الأموال المنهوبة

بعض النقاش المتصل بالهيركات كان يتمحور حول استرداد الأموال المنهوبة التي ستوضع في «صندوق التعافي». فقد تبيّن للجنة والمستشار المالي أن هناك آلاف الحسابات العائدة لموظفين في القطاع العام فيها أكثر من 3 ملايين دولار وما يصل إلى 7 ملايين دولار، وأنه يمكن استرجاع قسم كبير من هذه الأموال من خلال عملية «هيركات» لوضعها في صندوق تطفئ فيه خسائر المصارف. قد تصل قيمة الأموال التي يمكن استردادها من هذه الحسابات إلى مليارَي دولار. طبعاً، هذا الأمر لا يتضمن النظر أبداً في حسابات السياسيين أو ذوي صلة القربى بهم. سيتم التضحية بقسم من الفاسدين الصغار، لتغطية هروب كبار الفاسدين.

نصف المداخيل «طارت»

أحد شروط صندوق النقد الأساسية، إضافة إلى الخصخصة، هي تحرير سعر صرف الليرة. في الواقع إن «برنامج الإصلاح الحكومي» أفرد ثلاث صفحات لسعر صرف الليرة والحديث عن تحريره إلى 2600 ليرة في عام 2021، ومواصلة هذا المسار ليصبح سعر الدولار في لبنان 3000 ليرة في 2024. ألن يكون لهذا الأمر انعكاسات واسعة على مداخيل اللبنانيين؟ هل يجب القبول بهذا الخيار الذي يمحو 50% من مداخيل اللبنانيين باعتراف الخطة نفسها؟

من أجل عيون الـ IMF

لم يعد ضرورياً إثبات مشاركة صندوق النقد الدولي في إعداد برنامج الإصلاح الحكومي، لكن من المفيد التذكير بما ورد في هذه الخانة تمهيلاً ودفعاً نحو أحضان صندوق النقد الدولي: «من الصعب تصوّر أن لبنان ممكن أن يخرج من هذه الأزمة من دون دعم المجتمع الخارجي على نطاق واسع، ومن غير الحقيقي التفكير بأن هروب الودائع بهذه الوتيرة سينعكس، وأن الأسواق الدولية ستُفتح أمام لبنان ولا سيما بعد أزمة كورونا، من دون الالتزام الكبير الواسع للتفاهم على خطّة التعافي المصنوعة من خبراء عالميين. من الضروري كسر هذه الحلقة المفرغة من خلال إعلان دعم مالي خارجي كبير (...) نتوقع دعماً خارجياً من مؤسسات مختلفة. المستثمرون والمراقبون يذكّرون الحكومة بأن صندوق النقد الدولي بشكل خاص أنشئ من أجل مساعدة الأعضاء خلال أزمات ميزان المدفوعات، ويتوقعون من لبنان أن يطلب الصندوق من أجل مواجهة الأزمة الحالية كما فعلت العديد من الدول (...) نعتقد أن هذه الخطة تشكل أساساً جيداً للتفاوض مع صندوق النقد الدولي. انعكاسات وجود برنامج لصندوق النقد ستكون إيجابية. المستثمرون (حاملو السندات اليوروبوندز) سيكونون أكثر قبولاً لخفض قيمة ديونهم إذا تبين لهم وجود قيمة مضافة للتعافي. إن أي خطة بلا الصندوق لن يمكنها مواجهة كل الاختلالات الموروثة».

«لازارد» اقترح هيركات بنسب تصل إلى 173٪ على الودائع فوق المليون دولار، ولم يعترض أحد على هذا الاقتراح. والأنكى من ذلك كلّه، أن إعادة الهيكلة لن تمحو ديون لبنان، حتى لو انخرط في برنامج مع صندوق النقد الدولي، وحرّر أموال سيدر، وقصّ أموال المودعين، وباع أملاك الدولة، وحرّر سعر صرف الليرة، وضرب مداخيل الأجراء... فمع كل ذلك، سيبقى هناك ما لا يقلّ عن 17 مليار دولار دين خارجي على لبنان. سنبيع كل ما نملك، ونرهن أنفسنا لقروض صندوق النقد التي ستأتي مشروطة وبالقطارة، وسنُبحث سنوياً عن دولارات لندفع فوائد الديون للخارج بدلاً من تمويل استيراد المواد الأولية للصناعة واستيراد أجهزة ومعدات زراعية متطوّرة.

«صندوق التعافي» أم الخصخصة؟

في الصيغ السابقة للمشروع، وردت كلمة «الخصخصة» أو عبارة «صندوق توضع فيه أصول الدولة»، إلا أنها عُدّلت في الصيغة الأخيرة، لتصبح «صندوق التعافي». في الصفحة العشرين من الصيغة الأخيرة، وتحت عنوان «كيف يمكن تعويض المودعين؟» أشار البرنامج إلى الآتي: «هناك خيار آخر بدلاً من تحميل المودعين خسارة صريحة، أن يتم تحويل الفئة المستهدفة من الودائع التي ستستعمل من أجل عملية الإنقاذ (شطبها مقابل قيمة الخسائر المحقّقة في المصارف وإعطاء المودعين أسهماً في المصارف مقابل هذه العملية) إلى صندوق التعافي». وتحدّد هذه الفقرة أيّ ودائع ستصبب والخيارات التي ستعطى لأصحاب الودائع المتوسطة والكبيرة «لكن هذه العملية ستعيد التوازن مباشرة إلى ميزانيات المصارف. المودعون المختارون لهذا الصندوق سيعرض عليهم التعويض على المدى الطويل والحصول على عوائد سنوية ضمن حدّ معين. أما الصندوق فسيتم تمويله من استرداد الأموال المنهوبة، وأصول أخرى للدولة محتملة». عن أيّ أصول للدولة يشار هنا؟ إنها الفكرة نفسها التي تضمّنت سابقاً وضع أصول الدولة المنتجة في صندوق مثل الاتصالات والمبدل إيست والكازينو وسواها، واستخدام عائداتها لتسديد جزء من الخسائر أو الديون اللاحقة. قبل يوم واحد، كانت هذه الفقرة تنصّ على الآتي: «كبار المودعين سيخضعون لعملية هيركات جزئية على أساس إيرادات الفوائد، والمودعون الوسط وقسم من كبار المودعين سيتم تحويلهم إلى صندوق التعافي».

ما هو هذا الصندوق، وأيّ أصول للدولة ستوضع فيه؟ يمكن الربط بين هذا الصندوق، وبين ما ورد عن «تعهد الحكومة بتحرير قطاع الاتصالات أمام القطاع الخاص، وعمليات التشركة في قطاع الكهرباء (أخرها

وجهة نظر

التعامل مع الخطة المالية للحكومة له أيضاً رؤية سياسية، بصرف النظر عن لغة الارقام والمعطيات المالية والاقتصادية. وفكرة الخطة في ذاتها. ففي النهاية لا يمكن التعامل معها من غير الأخذ بالواقع السياسي لأي حكومة وبلد

خطة الحكومة
انفصال عن المتغيرات الداخلية

هيام القصيفي

لا يناقش سياسيون الخطة المالية للحكومة بحرفيتها العملانية فحسب، ولا سيما أن خبراء اقتصاديين أدلوا بدلوهم في ما تقدمه، وفنّدوا إيجابياتها وسلبياتها. هناك قراءة سياسية للخطة، بالمعنى العملي والواسع، انطلاقاً من سؤال: هل يحتاج لبنان الى خطة مالية جامدة، أم ان الأوضاع الاستثنائية تحتاج الى مشروع متحرك؟

منذ التسعينيات والجدل بين رؤيتين لواقع البلد الاقتصادي والمالي، حين تزعّم الرئيس الراحل رفيق الحريري المشروع الاقتصادي للبنان، لم تكن الرؤية التي وضعها، سواء ثبت فشلها في السنوات اللاحقة أم العكس، رؤية جامدة محصورة بعناوين وبنود، لا يمكن القفز فوقها. كان الحريري، بحسب عارفيه، يرفض ما يسمى «خطة»، بالمعنى الذي يُمنح عادة هوية «يسارية»، ولا سيما أن بعض المنظرين الليبراليين كانوا يعتبرون أن اعتماد سياسات الخطط المقفلة، أسهم في انهيار دول الاتحاد السوفياتي الذي كان أول من اعتمد الخطط الخمسية. فالخطة المكتوبة كنص جامد، تخالف في العام والخاص مبدأ الحريات والمتغيرات الاقتصادية المرنة.

وتطبيقاً على الواقع المحلي، لا يمكن تجاوز التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، خصوصاً في منطقة كالشرق الأوسط ولبنان بكل ما يحمل من عناصر متغيرة ومتفجرة أحياناً كثيرة. رغم الظروف التي كانت قائمة حينها وبعض سنوات التهدئة في ظل الوجود السوري بعد الطائف، ظل الإطار العام للمشروع الاقتصادي، على كثافة المعترضين عليه، قابلاً للتحول والتبدّل، وفق المعطيات المستجدة، فيتحول الى نقاش عام تتبلور من جرّائه مشاريع جديدة. ولم تخرج الحكومات المتتالية اللاحقة عن هذا الإطار، من دون أن يعني ذلك أن مشاريعها كانت تحمل عناصر ملائمة وجيدة في معظم الأحيان، لكنها سارت على المنوال نفسه الذي سلكته حكومات الحريري الأب: من خلال مشاريع وبرامج عمل وأفكار تخص وزارات ومؤسسات، لمعالجة قضايا اقتصادية وإنمائية ومالية واجتماعية، ومن خلال لجان شكلت ولم تعمل، ودراسات بعضها أنتج بأكلاف عالية أكثر من مرة، وبعضها رمي من دون إلقاء أي نظرة عليها، أو استبعد بعد شهور من طرحها للبحث، والاستعانة باستشاريين آخرين، حتى خلال العهد نفسه، كما حصل مثلاً مع دراسة ماكينزي.

اليوم تقدم حكومة الرئيس حسان دياب خطة بالمعنى الواسع والمطاط، لكنها في الوقت نفسه تعبر عن إطار ضيق وجامد، من دون الأخذ في الاعتبار حقيقة المتغيرات التي حصلت في لبنان، ليس منذ 17 تشرين الأول وحسب بل قبله بشهور كثيرة. يكفي السؤال، ليس عن الكلفة المالية وشروط صندوق النقد، بل أبسط من ذلك: هل الخطة الحالية تعاملت مع البنود الاقتصادية والمالية بخلفية ما يمكن أن تخلفه أزمة صحية - اجتماعية مكلفة بشراً ومالاً، في الشهور المقبلة كأزمة كورونا؟ أو أي مصير يمكن أن تلاقيه هذه الخطة لو طرحت قبل أسابيع من انفجار الوباء العالمي؟ واستطراداً، هل ان تحديد الخطة ببرنامج زمني، خمس سنوات، يلحظ أي تطور دراماتيكي داخلي، بدءاً بنتيجة الانهيار المالي وانعكاسه على الفئة الأكثر تضرراً بانهيار سعر الليرة، وصولاً الى انهيار القطاعات الزراعية والصناعية والبطالة وانفجار العنف الاجتماعي. لا يمكن التكهن بأن خطة كالتي وضعت، خلال مهلة زمنية قصيرة، بعقلية المستعجل لتقديم جرعة إيجابية ليس إلا، قياساً الى الضرورات التي يجب معالجتها، تناولت حقيقة كل ما أفرزته تظاهرات 17 تشرين الاول وما كشفته من حقائق تتعلق بالتركيبة الحاكمة والهدر والفساد. هذا إذا حصرنا الاهتمام بالداخل من دون الالتفات الى أي معطى إقليمي، كما حصل في حرب 1996، وتأثيرات القصف الإسرائيلي على قطاع الكهرباء كمثل أوّلي، وحرب تموز 2006 ومن ثم الحرب السورية، وما خلّفته من سلبيات على القطاعات اللبنانية. حتى الآن، ظهر من خلال الإطار العام لرؤية الحكومة أن هناك أمرين لا يمكن المس بهما: الحفاظ على مواقع أساسية في التركيبة القائمة مالياً واقتصادياً، وحماية كل ما يتعلق بالرؤوس المسؤولة عن المال العام. أبعد من ذلك، لا يتعلق الأمر بخطة تلامس المتغيرات الاجتماعية والشعبية الملحة للسنوات المقبلة. وإذا كانت الحكومة لم تتمكن من وضع خطة واضحة وعادلة لصرف مساعدات للفقراء، فهل هي قادرة على التعامل مع خطة مرنة على مستوى مواجهة الانهيار الحتمي الذي يعيشه لبنان؟ ولا يجوز هنا نسيان عاملين: أعداء الداخل للحكومة ومشروعها أكثر من أصدقائها، وبعضهم من أهل العهد والبيت. أما العامل الثاني فهو أن هذه الحكومة لم تبدأ مع العهد، بل إن عمرها مرتبط بإجراء الانتخابات النيابية، بعد عامين، إن لم يكن أقل، إذا أعيد فتح ملف الانتخابات النيابية المبكرة. وهذا يعني أن أي خطة إصلاحية من هذا النوع «الطموح» لا يمكن أن تؤتي ثمارها مبكراً. وإذا «قلّعت» الحكومة في ظرف مناسب، وخضعت «سياسياً» لصندوق النقد، فإن مصيرها يبقى معلقاً على حبل حسابات داخلية مرتبطة بوقائع نيابية ورئاسية مقبلة. وهذه الحسابات ستكون في صلب نقاش أي خطة تلزم سياسياً كل الطامحين حكومياً ورئاسياً، لأنها ستكون إما نعمة لهم أو نقمة، ولا خيار ثالثاً بينهما.

قضية اليوم

طرد طالبَين من الجامعة اللبنانيّة... بجرم إبداء الرأي

فاتن الحاج

في سابقة خطيرة، طرد مجلس فرع كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، طالبَين في الفرع لم يعلن أسماؤهما كاملة، ع. ح. ن. وم. ع. م. ابتداءً من 14 نيسان ولثلاثة أيام، بسبب «الإساءة إلى رئاسة الجامعة اللبنانية» من خلال منشور وتعليقات وردت على مواقع التواصل الاجتماعي. ويتم تنفيذ العقوبة من خلال تعليق مشاركة الطالبَين بكل المنصات التعليمية للمواد الواردة في الملف الأكاديمي لفصل الربيع طوال فترة العقوبة.

في الواقع، تنص المادة 59 من النظام التأديبي المحدد في الفصل الثامن من قانون تنظيم الجامعة على التعدي على أفراد الهيئة التعليمية وليس الإساءة، وقد ورد في قراري الطرد الإساءة إلى رئاسة الجامعة وليس إلى شخص رئيس الجامعة. كما أن

> القانون لا يتيح لمجلس فرع في كلية إنزال عقوبة الطرد بحق طلاب

التنبيه والتأنيب والفصل بين أسبوع وشهر هو من صلاحية العميد بعد استشارة مجلس الكلية، وليس هناك نص صريح وواضح يعطي مجلس الفرع، الذي يرأسه مدير الفرع، صلاحية الطرد لثلاثة أيام.

أما الخطير في الأمر أن قراري الطرد صدرا بعد إزالة التعليقات، موضوع العقوبة، على توضيح كانت الجامعة قد نشرته على صفحة الإدارة المركزية على فايسبوك ويتعلق بالهدف من التعليم عن بعد وإجراءات إتمام العام الدراسي، ومنها أن كل فرع بمقدوره أن يتخذ الإجراء الذي يوافق وضعه مع احترام مصلحة الطالب والقوانين المرعية، ومن ثم قول رئيس الجامعة فؤاد أبوب في حديث تلفزيوني إن امتحانات الفصل الأول ستجرى بعد 3 أيام من العودة إلى الصفوف وبشكل مباشر ويومي ومكثف، ما أقلق الطلاب وخصوصاً أنهم خرجوا من جو مواد الفصل الأول ويتابعون عن بُعد مواد الفصل الثاني.

التوضيح حذف وكذلك جميع التعليقات التي وردت ووضعت عبارة «حرية التعبير حق مشروع، ولكن يرجى التعاطي مع هذا الحق بتهذيب واحترام حتى لا نضطر إلى إلغاء التعليق».

وبالمناسبة، لاقى البوست مئات التعليقات ومن أكثر من طالب، فلماذا اتخذت العقوبة بحق هذين الطالبين فقط؟

ومن التعليقات المحذوفة مثلاً «أول شي نحنا ما منشتغل عندكم حتى تتحكموا فينا مثل ما بدكم. نحنا طلاب، ثاني شي كل شخص فينا أهله مش ملاقيينه عالطريق ومستغنين عنه بهالسهولة، ثالث شي، اكبر الدول لهلق ما عرفت كيف بدها تحصر الكورونا وحضرتك اختصرتو بكلمتين، مش مضطرين نضلّ كبش محرقة لقرارات لا تمت للواقعية بصلة. أرجوكم ما تعيدوا السيناريو تبع إضراب الأساتذة السنة الماضية».

القرار أثار استغراب الطلاب واعتراضهم، ورأوا أن الأولى برئيس الجامعة أن يتفرغ لحل مشاكل الجامعة وتطوير المناهج التربوية بدلاً من كمّ الأفواه وطرد الطلاب لأسباب اعتباطية. هذه الخطوة دلالة أخرى، كما قالوا، على ضرورة انتظام الطلاب للدفاع عن حريتهم وحقهم في مساحة آمنة للتعبير والتعلم من دون التعرض للقمع أو التمييز.

المفارقة أن تحذف تعليقات الطلاب على الموقع الرسمي للجامعة ويبقى كتاب شكر وجّهه مدرب كلية الحقوق والعلوم السياسية إلى رئيس الجامعة تعقيباً على قراره بدفع مستحقاتهم.

يبدو أن سياسة رئيس الجامعة مستمرة في كمّ الأفواه وهي تنتقل إلى الطلاب بعد الإعلاميين، ففي أيلول الماضي، اتهم أيوب 49 جهة إعلامية، تكاد تشكّل معظم ما في لبنان من صحف وراديوات وتلفزيونات ومواقع وحتى صحافيين شاردين في العالم الافتراضي، بالضلوع في مؤامرة ضده. وبدا مقتنعاً بأنه ضحيّة حملة «تشهير ممنهج ومستمر»، تهدف إلى «النيل من سمعته».

(مروان طحطح)

تقرير

البنك الدولي والإنماء والإعمار: تحريك قرض بـ 55 مليون دولار

(مروان طحطح)

أماك خليك

لم يتأثر مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي بالاعتراضات التي طاولت مشروع سد بسري الذي سينفذ بمئات ملايين الدولارات بموجب قروض قدمها البنك. لم يتمسكا بالمضي قدماً بتنفيذه فحسب، بل يمضيان قدماً بتحريك مشاريع يصفها البعض بـ«هدر ولزوم ما لا يلزم في الزمن الصعب». فقد وجّهت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني أمس كتاباً الى مدير دائرة المشرق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ساروج كومار تطلب فيه «وقف الإجراءات التي يقوم بها المجلس باستدراج العروض لتقديم دراسة عن حوكمة المياه المصلحة المصلحة في إطار مشروع الحد من تلوث بحيرة القرعون». الدراسة تندرج ضمن اتفاقية قرض أبرمت بين الدولة اللبنانية والبنك الدولي في 2 أيلول 2016 ونشر نصها في الجريدة الرسمية في 3 تشرين الثاني 2016. وبلغت قيمة القرض 55 مليون دولار، ووزّع 50 مليون دولار منها على تحسين شبكات الصرف الصحي في منطقة الحوض الأعلى لنهر الليطاني. أما القيمة الباقية (5 ملايين دولار) فخصصت لدعم الجهات المعنية بالإدارة في الحوض.

وفق الاتفاقية، حددت مهلة تنفيذ المشروع من قبل المجلس بفترة تمتد لعام 2022. بحسب كتاب المصلحة، مرت أربع سنوات على الاتفاق أي انقضى 75 في المئة من المهلة. مع ذلك، حرّك المجلس أخيراً الجزء المتعلق بالإدارة من خلال استدراج عروض لتنفيذ الدراسة. «تماشياً مع توجيهات رئاسة مجلس الوزراء بضبط الإنفاق العام واتباع سياسة التقشف، كان بإمكان المصلحة تنفيذ الدراسة بالاعتماد على الخبرات الداخلية من دون صرف الملايين، وخصوصاً كونها قروضاً وليست هبات»، كما جاء في الكتاب. ورأت

> بإمكان المصلحة تنفيذ الدراسة بالاعتماد على الخبرات الداخلية من دون صرف الملايين

المصلحة أن «من الأولوية تنفيذ برامج ومشاريع لتنظيف المجرى وتأمين أجهزة مراقبة لسد القرعون ومنشآته وقياس الاهتزازات».

تجدر الإشارة إلى أن وزيرة الطاقة والمياه السابقة ندى البستاني عيّنت في أيلول الماضي سوزي الحويك منسقة لمشروع «الحد من تلوث بحيرة القرعون» بصفتها اختصاصية ببدل شهري يبلغ 6250 دولاراً شهرياً، يُحتسب من قيمة القرض المذكور.

مقالة

حول أزمة لبنان الاقتصادية واللجوء إلى صندوق النقد الدولي

سمير المقدسي *

تميز لبنان منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، وصولاً الى تشرين الأول للعام 2019، بما فيها فترة الحرب الأهلية، بنظام نقدي منفتح كلياً على المعاملات مع الخارج. كما وحرية التداول داخلياً بالعملات الأجنبية ضمن القطاع المصرفي وخارجه. في الواقع، كان ولا يزال الجزء الأكبر من الودائع المصرفية بالدولار الأميركي. في 17 شرين الأول 2019، أدت السحوبات المتزايدة لهذه الودائع الى القيود المفاجئة التي فرضتها المصارف عليها، بالإضافة الى منع التحويلات الى الخارج. واللافت أن هذه القيود لم يعلن عنها رسمياً من جانب المصرف المركزي، بل ترك الأمر للمصارف التجارية لتطبيقها. وهكذا فجأة تخلى لبنان عن حرية نظامه في تداول العملات الأجنبية ليحل محلها تقييدات قاسية على تداولها.

الهدف المعلن لهذه الإجراءات هو الحد من استنفاد احتياطات العملة الأجنبية لدى المصرف المركزي، الضرورية للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية المرتبط بالدولار الأميركي. والجدير بالذكر أن المصرف المركزي كان قد لجأ سابقاً الى تعزيز احتياطاته بالعملة الأجنبية عبر ما وصف بالهندسات المالية هدفت الى حث المصارف التجارية على إيداع جزء كبير مما تحمله من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، وذلك بشكل استحقاقات متوسطة الأجل ذات فائدة مرتفعة. واستجابت المصارف.

إلا أن الضغوط المالية الناجمة عن عجوزات متواصلة في ميزان المدفوعات أضعفت قدرته للاستمرار في الدفاع عن سعر الصرف الرسمي كما في السابق. ومع حصره التعامل بسعر الصرف الرسمي في عمليات شراء لسلع ضرورية مستوردة محددة، برز سوق صرف موازٍ للعملات الأجنبية، حيث يتم التداول بالليرة خارج المصارف بسعر أقل بكثير مقارنة بالسعر الرسمي، وتبع ذلك ارتفاع متوقع في الأسعار.

إن الإجراءات التي اعتمدت في تشرين الأول وأدت الى خسارة فادحة للثقة في النظام المصرفي في لبنان وفي قدرة السلطات على التعامل مع الوضع المستجد، ستستمر تفاعلاتها على المستويات الوطنية السياسية، والاقتصادية والمالية لفترة طويلة متوقعة. في محاولة لسبر أغوار الأسباب الكامنة التي أدت الى حالة تشرين الأول والسياسات المطلوبة لتصحيح المسار، يجدر بنا الرجوع الى جذور المشكلة المالية التي أصبح يعاني منها لبنان، وهي باختصار النمو المتواصل والكبير لعجز الموازنة (خصوصاً ما يتعلق بالنفقات الجارية) في فترة ما بعد الحرب الأهلية، وتحديداً منذ 1993 مع كل تأثيراته السلبية على السياسة النقدية وغيرها، علماً بأنه جرت محاولات لتصحيح هذا المسار لم يكتب لها النجاح: مع نهاية عام 2019، وصل مستوى الدين العام الى 155% من الناتج المحلي وهي من أعلى النسب في العالم.

إن الفشل في كبح جماح عجز الميزانية المتزايد، مع ما رافقه من تعبيرات متعددة الأوجه، ومن ضمنها فساد مالي كبير في بعض الإدارات العامة ما هو إلا انعكاس لحوكمة مالية وسياسية تشوبها عيوب جسيمة عانى منها لبنان، على الرغم من بعض الجهود الإصلاحية التي لم يسمح لها بأن تتحول الى ممارسة عملية. وعلى خط موازٍ، ترافقت حالات العجز في الموازنات المتلاحقة بتواصل التسهيلات من قبل المصرف المركزي، الذي قام بالمقابل، كما ذكر آنفاً، باللجوء الى المصارف التجارية للتمويل المطلوب بفوائد مغرية، ما حوّل جزءاً كبيراً من مواردها الى مشروع غير منتج. في المحصلة، إن أي أوجه نجاح قد تكون حققتها سياسة المصرف المركزي في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، يقابلها خطأ عدم فرضه ضوابط على تمويل عجز الموازنات، مع ما رافق ذلك من تأثيرات سلبية على السياسة النقدية والأداء المصرفي.

لماذا لم يقدم أو لربما لم يستطع المصرف المركزي وضع هكذا ضوابط، فهذه مسألة منفصلة لا أودّ التطرق إليها في هذه السطور.

تخطط الحكومة الحالية (شكلت في 21 كانون الثاني 2020 والتي تكونت في معظمها من التكنوقراط) الى تطبيق إجراءات تهدف الى تحقيق استقرار في الوضع أو على الأقل منع المزيد من التدهور كمقدمة لانتعاش مأمول به. لكن، يبقى أن حجم المشكلة المالية هو كبير لدرجة أنه بغياب (حتى الآن) أي مساعدة كبيرة من الدول العربية الغنية بالنفط، قد لا تتمكن الحكومة من تحقيق أهدافها دون اللجوء الى مساعدات دولية أخرى، ومن ضمنها صندوق النقد الدولي.

يواجه هذا التوجه معارضة من قبل أحزاب تدعم الحكومة. رغم ذلك، فإن تفاقم الوضع المالي قد يجعلها غير معترضة عليه، شرط أن لا يؤدي ذلك الى ما قد تعتبره شروطاً غير مقبولة للاستدانة. وفي حال سعت الحكومة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي، ستأتي أي مساعدة محتملة بكل تأكيد ضمن إطار المقاربة المعروفة للصندوق في مساعداته المشروطة. وهذا يعني أنه سيكون على السلطات اللبنانية أن تستعدّ جيداً لهذه المفاوضات، استناداً الى خطة إنقاذ وطنية مخطط لها بشكل جيد. والسؤال الذي يطرح نفسه مباشرة هو الآتي: ماذا سيكون محور هذه الخطة؟ يبدو لي أن السجل المالي للبنان بعد عام 1992 هو الدليل المناسب: يجب أن تركز الخطة على إجراءات مالية تعالج وتقارب العيوب الأساسية للسياسة المالية اللبنانية منذ ذلك الحين. وهذا بدوره سوف يسمح للسلطات بالتعاطي بنجاح مع نواقص للسياسة النقدية والممارسات المصرفية، وخاصة في السنوات الأخيرة.

لن أشير هنا الى تفاصيل الإجراءات المالية المطلوبة سوى القول إنه يجب أن تتضمن إجراءات تمكّن الحكومة من السيطرة بفاعلية على الفساد المستشري في القطاع العام والمقدر بمليارات الدولارات سنوياً، تخسرها الخزينة. سيشكل هذا الأمر تحدّياً كبيراً أمام الحكومة الجديدة، لكن محاربة الفساد كانت السبب الجوهري لوجودها بعد تظاهرات شعبية متواصلة أدت الى سقوط الحكومة السابقة.

بالمقابل، قد يقترح البعض اختيار الحل الأسهل، كاعتماد «hair cut» على الإيداعات المصرفية. علينا التنبّه الى أن هكذا خيار يؤدي الى ضرر ملازم، ليس فقط على سمعة القطاع المصرفي في لبنان ونظامه المالي، بل بصورة أكثر خطورة على الحوافز التي تدفع بالمواطنين الى إبقاء مدخراتهم في لبنان. قبل إن هذا الإجراء يستهدف أساساً المودعين الكبار. إلا أنه قد لا يكون مجدياً للاعتبارات الثلاثة الآتية: أولاً، إن لم تكن عتبة الـ«hair cut» مرتفعة بما فيه الكفاية، لنقل مليون دولار، فإن الطبقة المتوسطة ستتحمل العبء الأساسي له (وهؤلاء غالبيتهم من المهنيين، والمتقاعدين، وأصحاب الأعمال المتوسطة وغير ذلك)، وليس الأغنياء الكبار، ما سيؤدي الى عبء إضافي تشترك فيه مع الطبقات الأفقر؛ ولكن بالكاد سيؤثر على الطبقات الغنية. ثانياً، إذا كانت الطبقة الغنية هي المستهدفة، فالطريقة المثلى في جعلها تتحمل بشكل عادل كلفة التمويل يكون عن طريق فرض ضرائب الدخل التصاعدية وليس بواسطة فرض ضرائب عشوائية على المدخرات التي تؤمن تدفق الائتمان الى الاقتصاد الوطني. وثالثاً، يقال إن الحكومة ترغب في الحصول عبر الـ«hair cut» على جزء من الأرباح التي حققها التجار الاستغلاليون لتمويل برامجها. لكن من المرجح أن أرباحهم المتراكمة قد تم تحويلها الى استثمارات خارج الودائع المصرفية في لبنان. في كل الأحوال، يبقى أن موضوع الاستغلالية أكان لجهة الرفع المتعمّد للأسعار أم الاستفادة من مراكز النفوذ من الأفضل مقاربته من خلال خطة وطنية إصلاحية شاملة. باختصار، الإصلاح الجوهري للحوكمة السياسية وبالتالي المالية يشكل حجر الأساس للإصلاحات في مختلف السياسات الاقتصادية.

كلمة أخيرة، في حال قررت الحكومة أن تذهب الى صندوق النقد الدولي فإن الإجراءات الإصلاحية التي من المفترض أن يتقدم بها كشرط لتقديم المساعدة لن تكون بالضرورة محفورة بخط من ذهب ولا يمكن مناقشتها. وإذا كانت السلطات اللبنانية مستعدة وجاهزة بصورة جيدة، فسيكون هناك مجال للتفاوض المرضي ولبرنامج إنقاذي يرضي الطرفين.

* أستاذ جامعي ووزير سابق للاقتصاد

على الغلاف

عدّاد كورونا إلى 587 وتمديد التعبئة

بشري تحدّد «مسار» الفيروس

12 إصابة جديدة سجّلها عدّاد كورونا ليصبح العدد الإجمالي للإصابات منذ 21 شباط 587 إصابة. 5 من الإصابات الجديدة سجّلتها منطقة بشري. هذه «الإضافة الجديدة» مدّدت حال الحذر التي تعيشها البلاد، مع إعلان رئاسة الحكومة عن اسبوعين إضافيين للتعبئة العامة تنتهي في 26 من الجاري

عائدون من الدوحة أمس (أ ف ب)

راجانا حميّة

إلى السادس والعشرين من الجاري، اتخذ مجلس الوزراء القرار بتمديد حال التعبئة العامة، وتمديد العمل بجميع التدابير والإجراءات التي كانت قد رافقت قرار التعبئة السابق، من «تعليق العمل بين السابعة مساءً والخامسة صباحاً» و«مواقيت سير السيارات والشاحنات تبعاً لأرقام لوحاتها».

كان قراراً متوقعاً ومتماشياً، في الوقت نفسه، مع حال الحذر والترقب التي لا تزال تحتل واجهة المشهد. فالإصابات المثبتة مخبرياً ليست معياراً بأن الأمور تتجه نحو النهاية، والتحدي لا يزال قائماً مع عودة المغتربين إلى لبنان. أما الأمر الآخر الذي فرض هذا التوجه، فهو ما يحصل اليوم في منطقة بشري التي أصبحت تشكّل «بؤرة التفشي» الجديدة.

مع ذلك، لا يعني القرار بالمطلق أن الأمور ليست بخير، ولكن الحذر مطلوب، خصوصاً في ظل الأرقام الجديدة التي أعلنها مستشفى بشري الحكومي، مساء أمس، إذ صرّح عن 5 حالات إيجابية ونتيجة إيجابية واحدة لشخص أعاد الاختبار، «من أصل ما يقرب من 35 فحصاً أجريت في الساعات الـ24 الأخيرة، والحالات التي ثبتت هي لأشخاص ضمن الدائرة الضيقة لأحد المصابين (أي ضمن البيت)»، على ما يقول المحامي طوني الشدياق، الناشط في خلية الأزمة في بشرّي. الحالات الخمس تضاف إلى الحالات الـ7 التي أعلنت عنها وزارة الصحة في تقريرها ظهر أمس (6 إصابات لمقيمين وواحدة لمغترب)، ليصبح عدد الإصابات الجديدة 12. ومع هذه الدفعة، بلغ عدّاد كورونا حتى مساء أمس 587 إصابة. وفيما لم تسجّل أي حالة في خانة الوفيات خلال الساعات الـ24 الماضية، حملت تلك الساعات 5 حالات شفاء، ليصبح عدد من شفوا تماماً 67. كما أخرجت حالة واحدة من مستشفى بيروت الحكومي

> **مستشفى بشري: الحالات المثبتة في المدينة ليست جميعها من المصدر نفسه**

أيضاً، بعد تأكيد الطبيب المعالج شفاءها سريرياً من الفيروس.

تبقى بشري هي المعيار اليوم. فإما تبقى الإصابات ضمن «الحلقة الضيقة» أو تنفلش، وعلى أساس الجواب ستكون الإجراءات التي لم يحدّد توجهها إلى اليوم. وكانت إدارة مستشفى بشري أصدرت أمس بياناً لفتت فيه إلى أن الحالات المثبتة في المدينة «ليست جميعها من المصدر نفسه، هناك مصادر عديدة محتملة لوصول الفيروس إلى المنطقة، ولغاية الساعة لا أحد يستطيع طبياً أو علمياً تأكيد النقطة الصفر لبدء انتشار الفيروس». وأشارت إلى أن احتمالات عديدة من بينها «أن الفيروس أتى مع أحد المغتربين أو المسافرين من أهل بشري أو السياح أو أحد أبناء بشري القاطنين خارج المدينة أو أحد الزائرين». ولفتت المصادر في هذا الإطار إلى أن «إحدى الحالتين الأوليين هي لأحد المغتربين من المدينة في ألمانيا، والثانية لطبيب في المستشفى ليس معروفاً من أين التقط الفيروس، فإما من أحد المرضى أو من مكان آخر».

على خطّ العائدين، حطّت أمس 4 طائرات آتية من مطارات الدوحة (122 راكباً) وفرانكفورت (80) وغانا (120) ولندن (120). وقد وُزّع هؤلاء على عددٍ من الفنادق وهي: لانكاستر (للعائدين من غانا ولندن)، وراديسون (الدوحة) ولوباريزيان (فرانكفورت). ومن المقرر قدوم ثماني رحلات أخرى على دفعتين نهاري السبت والإثنين المقبلين. وفي هذا الإطار، أعلن رئيس الحكومة، حسان دياب، أن الإثنين المقبل سيشهد الرحلة الأخيرة، على أن يجري تقييم الوضع «للبناء على الشيء مقتضاه، فإما الاستمرار في عمليات الإجلاء أو وقفها». وهو ما أعاد تأكيده وزير الأشغال العامة والنقل، ميشال نجار، لافتاً إلى أنه «على ضوء تقييم المرحلة الأولى، سنقرر كيف ستتم المرحلة الثانية لعودة المغتربين».

أما في ما يخص الأزمة العالقة بين المستشفيات الخاصة وشركات التأمين على خط تأمين استشفاء المصابين بفيروس «كورونا»، فلا تزال المستشفيات الخاصة رافضة لأي حل. وفي وقت قدّمت فيه شركات التأمين أمس كتاباً أشارت فيه إلى قبولها بتسعيرة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع زيادة بقيمة 25%، رفضت نقابة أصحاب المستشفيات هذا الحل، معتبرة أن «لا تسعيرة في الضمان لفيروس كورونا»، مقفلة الباب على أيّ حلّ. وهي أصلاً لم تفتح الباب على أيّ خيار، فإما القبول بدراستها عن الأسعار أو لا حل.

إلى ذلك، حدّد تقرير غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث عدد مراكز العزل التي تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة الوطنية لمتابعة التدابير والإجراءات الوقائية لمواجهة الفيروس. وحتى ليل أمس، كان هناك 23 مركزاً موزعة بين جبل لبنان (10) والشمال (2) والجنوب (1) وعكار (5) والبقاع (5).

(أ ف ب)

لماذا تتحفّظ «الصحة» على إطلاق الفحوصات السريعة؟

هديل فرفور

حتى الآن، لم تأذن وزارة الصحة بإجراء الفحوصات السريعة المخصصة للكشف عن فيروس كورونا، رغم «مناشدة» نقابة الأطباء وتوصيات كثير من الجهات المعنية بالقطاع الصحي في لبنان بـ«إطلاقها» في المناطق.

تقنياً، تختلف هذه الفحوصات عن فحوصات الـ pcr، إذ إن كلفتها أقل (تصل كلفة الفحص أحياناً إلى ثلاثة دولارات) ونتائجها أسرع (بعد نصف ساعة كحدّ أقصى). ووفق مصادر طبية مُطّلعة، لا تُعدّ هذه الفحوصات بديلة من فحوصات الـ pcr، إذ إنها «أقلّ دقة»، إلا أنها «فحوصات أولية ذات مفاعيل استراتيجية ترتبط بإمكانية مسح المناطق لمعرفة حجم انتشار الفيروس في بلدة أو قضاء معيّن». المصادر نفسها أوضحت أن هناك نوعين من الفحوصات السريعة: فحص الـ antigen المُخصّص للكشف عن الفيروس في الدم، وفحص الـantibody المُخصّص لفحص اكتساب المناعة في الجسم بعد شفائه من المرض، (وهو مهم خصوصاً أن كثيرين ربما يكونون قد أصيبوا وشفوا منهم، من دون ظهور عوارض المرض عليهم عليهم). وفي الحالتين، فإنّ اعتماد هذه الفحوصات من شأنه أن يُعطي تصوّراً حول الواقع الوبائي في كل منطقة.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن إحدى الشركات التي يملكها أحد المحسوبين على التيار الوطني الحُرّ استوردت، أخيراً، عشرة آلاف فحص سريع تمهيداً لاعتماد آلية الفحص السريع الجوّال، إلا أن وزير الصحة حمد حسن رفض السماح بها. فما هو السبب؟ علماً بأن اتهامات مبطّنة وُجّهت إلى حسن بتعمّد تأخير انطلاق الفحوصات السريعة لمصلحة جهات استوردت فحوصات pcr، فيما تُفيد معلومات «الأخبار» أنّ غالبية فحوصات الـ pcr الموجودة في لبنان مُقدّمة من منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن هبة قدّمتها الصين (1000 وحدة).

> **غالبية الفحوصات السريعة الموجودة في لبنان ذات جودة متدنية**

مصادر الوزارة قالت لـ«الأخبار» إن رفض الوزير يعود إلى هامش الخطأ الكبير في هذه الفحوصات الذي يتجاوز أحياناً 30%، «فلماذا اللجوء إليها فيما هناك فحوصات أكثر دقة كفحوصات الـ pcr؟». لكن، ماذا عن الدور الذي تلعبه هذه الفحوصات في مسح المناطق؟ تُجيب المصادر بأن الوزارة في صدد رفع أعداد فحوصات الـpcr في المناطق الى نحو ألف يومياً، وهو إجراء من شأنه أن يعطي صورة أوضح وأدقّ، مُشيرةً إلى أنها قد تلجأ إلى خيار فحوصات كشف اكتساب المناعة السريعة بعد تسجيل صفر إصابات.

مصادر طبية، من جهتها، تلفت الى أنه رغم أنّ الخطأ وارد بنسبة 30% «إلا أن نتائج الفحوصات تتيح أخذ قرارات في وقت سريع لأنها تظهر نتائج 70%». وتوضح أنه «في حال تبيّن وجود نسب لافتة، مثلاً على صعيد اكتساب المُقيمين في بلدة مناعة معينة، فهو يشير الى ان المنطقة آمنة لأن الناس فيها اكتسبوا مناعة ولا تعود مسألة معرفة وضع بقية المُقيمين مهماً، كذلك الأمر بالنسبة إلى الفحوصات التي قد تظهر، مثلاً، وجود 30% من الإصابات، الأمر الذي ينبئ بوضع حساس يستدعي رفع الاستنفار بمعزل عن عدد الإصابات الدقيق».

إلّا أن الأهم، بحسب مصادر معنية، «أن هناك تلاعباً في قطاع الفحوصات السريعة في لبنان وشكوكاً حول جودتها». وأكّدت أن «الفحص السريع ضروري، لكن نوعيته تستدعي نقاشاً مختلفاً»، فيما تلفت مصادر «الصحة» الى أن الوزارة أجرت تجربة على 15 من الفحوصات السريعة الموجودة في السوق «وقد أعطت تسع منها نتائج خاطئة». وهو ما يؤكده أحد ابرز مُستوردي هذا النوع من الفحوصات، إذ يشير الى أن «غالبية الفحوصات السريعة الموجودة في لبنان مصدرها الصين (من ضمنها تلك التي تمّ استيرادها أخيراً) وهي ذات جودة متدنية، في حين أن عدد الفحوصات السريعة ذات الجودة المرتفعة محدود جداً»، وهو ما يبرّر، وفق المصادر، توجس وزارة الصحة في شأن إطلاقها في المناطق.

حظر التجوال يبعث الحياة في «الدكاكين»!

رضا حوايا

كل شيء في العالم كان يشي بأن المستقبل هو لـ«المولات» والمجمّعات التجارية ومحالّ السوبرماركت التي ابتلعت المتاجر الصغيرة والدكاكين. كان هذا قبل «كورونا»، والتغيرات الهائلة التي فرضها الفيروس في كل المجالات، وآلتي ـ للمفارقة ـ ساهمت في ضخ الحياة الاقتصادية من جديد في أحياء وأزقة همّشها التوسع المدني المتفلّت من أي ضوابط.

فجأة، عاد «الدكنجي» الى الحضور بقوة. صحيح أن «الدكاكين» لم تصبح فعلياً ظاهرة من زمن غابر، ولا تزال حاضرة بكثرة في مختلف المناطق وفي قلب المدن، إلا أن أغلبها ـ وخصوصاً الواقعة على مقربة من الاستهلاكيات الكبرى ـ بقيت تعمل بالحد الأدنى، لضعف قدرتها على المنافسة، ما جعلها تعتمد أساساً على «الأوفياء» من الزبائن.

يكشف نقيب أصحاب محال الـ«سوبرماركت» نبيل فهد أن أعمال هذه الأخيرة «تراجعت بنسبة 20%» منذ بدء تطبيق قرار التعبئة العامة، وأن 90% من الزبائن يقومون بمشتريات كبيرة تغنيهم عن المجيء لأسبوع أو أكثر. ولفت الى «أن انخفاض ساعات العمل وإجراءات الوقاية المتّبعة باتت تخلق اكتظاظاً كبيراً نظراً إلى كوننا ندخل الزبائن واحداً واحداً». وهو ما أدى الى عزوف كثيرين عن التعاونيات الكبرى لمصلحة الدكاكين الصغيرة التي باتت تشهد إقبالاً لم تعرفه منذ مدة طويلة لزبائن «لم يكونوا يقصدوننا إلا على القطعة» وفق صاحب إحدى الدكاكين. تقييد الحركة وتحديد سير السيارات والشاحنات والدراجات النارية حسب أرقام اللوحات زادا الإقبال على الدكاكين، ناهيك عن أن التنوع الكبير في السلع والمنتجات، وخصوصاً المستوردة منها التي توفرها محال السوبرماركت، والتي كانت تشكل أحد أبرز عوامل جذب المستهلكين، تحولت بحكم الأزمة الاقتصادية إلى عامل جذب للدكاكين. بحسب فهد، فإن «الكثير من المنتجات والأصناف الأساسية وغير الأساسية بدأت تُفقد من الأسواق لأن المستوردين توقفوا عن استيرادها نظراً إلى ارتفاع أسعارها بسبب أزمة الدولار، وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب عليها، وأيضاً بحكم توقف بعض المصانع في الخارج عن العمل كلياً أو جزئياً، وخصوصاً في الدول المتضررة بشدة من وباء كورونا مثل إيطاليا وإسبانيا والصين وغيرها.

في ضوء ذلك، وجد كثير من المستهلكين ضالّتهم في الدكاكين، إما لانخفاض قدرتهم الشرائية واكتفائهم بالمنتجات الأساسية التي توفرها المحالّ الصغيرة، وإما لأن النقص المستمر في الكثير من السلع وارتفاع أسعار المستوردة منها بشكل جنوني ما عاد يميّز السوبرماركت عن الدكان للكثيرين.

> **التعبئة وإمكان الاستدانة زادا الإقبال على الدكاكين الصغيرة**

كذلك ساهم انتقال أعداد كبيرة من المواطنين إلى قراهم في رفع الإقبال على الدكاكين التي تُعدّ الخيار الوحيد المتاح في الكثير من المناطق الريفية والنائية، ناهيك عن عامل إضافي فرضته الأزمة الاقتصادية وهو إمكانية الشراء «على الدفتر» من الدكان لمن لم يعودوا قادرين على الدفع «كاش» في الاستهلاكيات الكبرى!

(مروان طحطح)

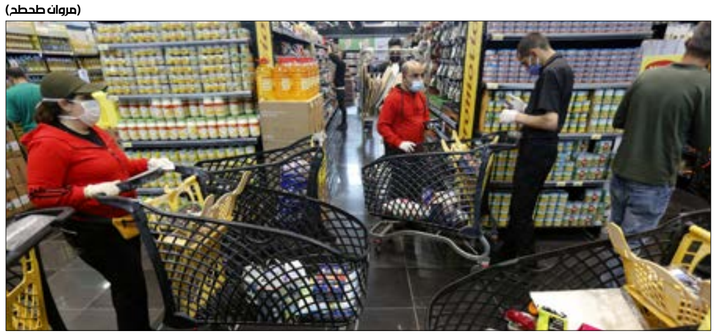

على الغلاف

صراع ما بعد الوباء

نجيب نصرالله

(هيثم الموسوي)

لا آلهة على الأرض، بعد اليوم، تُصادر خبز الجائعين أو تُزاحمهم عليه. فالإله الأخير الذي اعتاد، كما أسلافه القدماء، العيش على دماء الفقراء وخبزهم قد تلقّى ضربة كبيرة. وفي انتظار الإجهاز عليه بالضربة القاضية، المرهونة بصراع كبير ومرير، على الجميع تأمل وجه الإله النازف والاستماع إلى صوته القبيح وهو يسأل الحصول على دماء جديدة بأمل إعادة الشباب إلى عروق تصلّبت وشرايين جفّت أو توشك. وفي الأثناء سيزداد، حتماً، الطلب على آلهة السماء الذين لم يتخلفوا يوماً عن لعب دورهم التاريخي المنوط بهم. لكن للمتقدم في السنّ أحكامه.

لا أفصح من هذه البلبلة ولا أدلّ. إنها واحدة من أبلغ الصور وأسطعها عن حقيقة عجز القوالب السياسية المهيمنة على الارتقاء إلى سوية «الفتوحات» العلمية والمعرفية المدعاة. فالعجز الأصلي كامن ومعلن، وهو سابق على الانكشاف الذي فجّره انتشار الوباء. هو كامن ومعلن في الاختلالات الاجتماعية العميقة، في تدهور البيئة وتلوّث المناخ، في تفشّي الأمراض والأوبئة واتساع دوائر الحروب وسائر الماسي. كامن ومعلن في العجز المسكوت عنه تجاه ما يعانيه العالم من توحّش نظام العيش الذي فرضته الليبرالية الجديدة وبربرية أدواتها وهياكلها العابرة، وهو ما يجد ترجمته في ما تعانيه بلاد الجنوب المستنزَفة أرضاً وإنساناً ومقدّرات.

لا أفصح من هذه الهشاشة ولا أدلّ. ومع ذلك، وأمام التخبّط الذي يشلّ الأركان - المقدّمة على أنها وطيدة - ويُعجز الأدوات، تلوح فرصة يحتاج إليها العالم لإعادة اكتشاف نفسه بوصفه أعجز من أن يلمّ بألف باء الوجود السوي. وهو الوجود الذي يفرض الحاجة الماسّة إلى إدراك الحدود الفاصلة بين الممكن والمستحيل الإنسانيين.

كان يفترض بسؤال الوباء «الجديد» أن يمرّ هو الآخر كما سبق أن مرّت الأوبئة والأمراض والحروب والفقر والجوع والأمية وأنواع الفتك الأخرى، وأن ينضم إلى سائر الجوائح، المقيم منها والعابر، التي نالت ونتال، حصراً، من بلاد الجنوب المحكومة، تبعاً لشرائع القوة والتفوّق الغربيين، ومنذ عشرات العقود، بالغرق في الفقر والأمية والأمراض. كان يمكن للإعراض والتجاهل أن يحدثا فعلاً، تحت صمت العالم وبصره، لولا أن «الاستثناء» هذه المرّة قد تجاوز «الحدود» التي رسمتها العقول المالتوسية المريضة والنفوس الداروينية المعتلّة، فأصاب مقتل الإنسان الجدير (السوبرمان) ونال من كبريائه. فهذا «الجدير» و«القدير» الذي افترض أنه بهندسته الماكرة والمختلّة والخبيثة للعالم، وعماده المركزة الكاملة وما يتفرع عنها من استئثار وهيمنة وتسليع وتسلط بلا قيود، قد وفّر الحماية التي تضمن له رغد العيش ورفاهيته بعيداً عما أصاب ويصيب الآخرين والعيش على حسابهم والاستمرار في امتصاص ثرواتهم ومصادرة قرارهم وامتهان وجودهم، اصطدم بالواقع المخالف.

بالنسبة إلينا، نحن أبناء الجنوب وبناته، فإن لا جديد في سؤال الوباء ولا في انتشاره ولا في الأرقام التي يحصدها. فهو من نفس طينة الأسئلة التي سلّطها علينا قوى السوق والهته المعصومين منذ عشرات العقود والتي خبرنا مفاعيلها جيداً على وجودنا وأساسيات هذا الوجود. ولم تثر لا ماضياً ولا حاضراً ما تثيره اليوم من قلق وهلع واضطراب. وبما أننا معتادون على الأوبئة وما هو أخطر من الأمراض التي سبق أن صدّرتها «الهندسات» السياسية والاجتماعية لآلهة السوق الغربيين، يمكن القول مع شيء من المبالغة إن خسائرنا ستكون أقل لا لشيء إلا لأن ما نملكه هو أقل بكثير من أن يُخشى عليه فضلاً عن أن مناعتنا أشدّ وقدرتنا على امتصاص الآثار أعلى!

لا أفصح من هذا الضياع الذي فرض على أصحاب الأجوبة - الجاهز منها والملفق - اللعثمة أو الخرس. وها هم اليوم، وبعد أسابيع من الهزء المباشر (العنصري المقيت والطبقي الحقير) مما أصاب الصين ومحاولات الاستثمار المجرم والتوظيف الرخيص المعهود وتجاهل مسؤولية وواجب تقديم الدعم ها هم يصرخون

> **على صاغ المقاربات المخالفة أن يتحمل مسؤوليته وأن يدفع الثمن الباهظ وحيداً، وهذا سيستلزم تصعيداً في النضال**

مرغمين سائلين «العون الصيني» المباشر ويتقاتلون في ما بينهم وحتى يسرقون مشتريات بعضهم البعض من الموارد الطبية بأشكال من السلبطة البدائية.

لا أفصح من هذا الخواء الذي أمسك بهواء المدن التي لم تكن تعرف النوم حتى في أحلك ساعات الحاجة إليه جراء إيهامنا بالحاجة إلى استمرار عمل عجلة «التقدم» الطاحنة.

لا أفصح من هذا الضعف ولا أدل. فبعد اليوم لن يكون ممكناً قياس «تقدّم» العالم بتقدّم بعض بؤره الطفيلية التي يصادف أنها في عواصم الهيمنة. ولن يكون ممكناً قياس «الرخاء» أو «البحبوحة» بتنعّم بضع جزر افترضت أنها محمية بالتقدم المزيّف والرخاء المسروق. كما لن يكون متاحاً استئناف الخيارات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية السابقة من دون تقديم التنازلات التي لن تكون بقليلة لكنها لن تكون كافية لاستعادة الوهج ولا لإسكات المتضررين.

وهنا، من الضروري القول، مهما بدا هذا القول نافراً: لا ليست المسؤولية واحدة ولا مشتركة. إنها مسؤولية القوى النافذة. مسؤولية النموذج الرأسمالي المتوحش المفروض بقوة السوق القائمة على الحديد والنار. مسؤولية من ارتكب وفظّع بدفع من الجشع والأنانية ورغبة السيطرة والاستئثار وتعظيم المكاسب. وعليه فإن الترابط في المصير الذي فرضه تفلّت الوباء هو ترابط مؤقت وانيّ. ولا بد أن يفرض إن عاجلاً أو آجلاً مقاربات سياسية واجتماعية إن لم تكن عادلة فالأكيد أنه ستكون أقل جوراً ووحشية، وخصوصاً بعدما بات متاحاً رصد الخلل الجسيم وتعيينه وكشف أسبابه العميقة الناجمة حصراً عن الرؤى السياسية التي عمّقت الفوارق وأطاحت بالقواعد الناظمة لمسؤوليات الدولة وآلياتها الراعية جزئياً أو كلياً بعيداً عن عصمة السوق الكارثية.

الأكيد أن ما بعد الوباء ليس كما قبله، والأرجح أن توفر الظروف التي نشأت عنه وعن سرعة انتشاره واتساع دائرته المناسبة الفضلى والمطلوبة لوعي جديد، بل لوعي آخر إن لم يقطع مع كل الممارسات والسياسات المسؤولة عمّا نعيشه اليوم من خراب شامل، فعلى الأقل سيجعل آليات اشتغالها السابقة مكلفة. وفي هذا المعنى الواضح والدقيق يتضح حجم المسؤوليات الملقاة على القوى المضادة المعنية بتحمله.

لا، ليس الكل مسؤولاً، ولا يجب السماح للدعاية الغربية التي انطلقت بحجب التفاوت المريع في المسؤولية وتحمل تبعاتها المباشرة وغير المباشرة. إن القول بتعميم المسؤولية هو ضرب من ضروب التجهيل، وهدفه التملّص من مسؤولية المقاربات السياسية الكارثية واستنقاذ هذه المقاربات من المساءلة والمحاسبة التي بدأ صوتها يعلو وسيعلو أكثر كلما تقدم الوقت. لا أفصح من هذه الهشاشة ولا أدلّ. إنها الهشاشة التي لم تخطر في بال. لقد دخل العالم زمناً آخر. تحدي الوباء فتح الأبواب الموصدة، وكسر الأقفال المحكمة وسمح بتسلل بعض الهواء النظيف وبعض خيوط الضوء... وبعد اليوم لن يعود بوسع القابضين على المقدرات تبرير قبضتهم. إننا نعيش إرهاصات «ثورة» عميقة وغير مسبوقة ومن شأنها أن ترسم المسار اللاحق أو أقله تتحكم به، وإن لم تفعل لا هذا ولا ذاك فإنها ستفتح باب الأمل بعودة الروح واستعادة السياسة ومعها التاريخ.

غداً أو بعده ستتجاوز البشرية قطوع الوباء الذي زلزل توازنها المزعوم. فهذا العابر القاتل قابل للكسر، ولن يقيض له أن يكون أخطر من غيره من الأمراض والأوبئة المنتشرة في عموم الكرة الأرضية. وهو مهما فعل لن يبلغ ما بلغته التهديدات السابقة أو المنتظرة نتيجة «سوء» السلوك المتوحش الذي لم يترك مساحة لم يمسسها بسوء. فالوباء، وببساطة، هو واحد من النتائج المرتبطة بسلوك صفري طوّب الربحية العارية بعدما أطاح بالتوازنات وشوّه الأولويات وأعرض عن النظر إلى المعنى الإنساني الذي لا يستقيم إلا باحترام المعادلات التي تفرضها الطبيعة الأم.

لقد تجاوز العالم بفعل السياسات المتطرفة للنخبة المالية العالمية ولقوى السوق المتمّمة قضية الحاجات الإنسانية ومهمة تلبيتها وسار بعيداً في رهانات التحكم والسيطرة الحمقاء، وعليه فمسؤولية من صاغ المقاربات المخالفة أن يتحمل مسؤوليته وأن يدفع الثمن الباهظ وحيداً، وهذا سيستلزم تصعيداً في النضال.

لم يكن التراخي الذي عبّرت عنه عواصم الهيمنة عند بدايات الوباء إلا تظهيراً لحقيقة الأوهام المسيطرة على العقول، وتعبيراً عن الفوقية العميقة والاستعلاء المهين الذي يحكم سلوك وممارسات هذه العواصم.

«التقدم» وما صنعه من تطور موهوم لم يكن طبيعياً، ولم يكن، بذاته، ثمرة للحداثة، أو تعبيراً عن الحاجات الإنسانية بل كان نتاجاً كارثياً لأخلاقيات الجشع والهيمنة ورغبة إخضاع العالم والتحكم به، وهو كان ولا يزال مدفوعاً بالربحية الصافية وبأوهامها بعيداً عن أي وازع لا أخلاقي ولا قيمي.

لنستعد بعضاً من الشريط ونقلّ: إن سباق التسلح الذي فرضه الغرب الاستعماري على العالم بفعل العقول المريضة والنفوس الصدئة، وأجبر، يومها، الاتحاد السوفياتي الوليد عليه قد ترك آثاراً بارزة على مجمل المقاربات الدولية اللاحقة وعزّز من أوهام حكم العالم والتفرد بالسيطرة عليه وهو ما بلغ أوجه مع انهيار المنظومة السياسية والاقتصادية والثقافية التي أقامها النظام السوفياتي واتسمت برغم الشوائب، الناجمة عن حال الدفاع، بطابع إنساني جوهري وعميق عرف الحدود بين الممكن وبين المستحيل ونجح في التوفيق بينهما.

اليوم، وبالرغم من أصوات التفجّع، يمكن ملاحظة ومعاينة الكثير من الإيجابيات الناجمة عن ثقل اللحظة الوبائية. فالتلوّث بما يشكله من حاضن للأوبئة والأمراض يسجل تراجعات لافتة وكذلك هو حال الانبعاثات العالمية المسبّبة لتغير المناخ... بل يمكن القول إنه باستثناء الكلفة الباهظة التي يدفعها الضحايا المباشرون وبينهم الكثير من أبرياء الجنوب وارتفاع أرقام الوفيات والمصابين فإن كل المؤشرات المرتبطة بالبيئة فضلاً عن انكشاف واتضاح عقم وكارثية المقاربات النيوليبرالية تنحو باتجاه الإيجابية.

نظام العيش المفروض على عموم البشرية لم يعد صالحاً. والوباء هو إنذار بضرورة تغيير هذا النظام وأساليبه المغرقة في الطمع والجشع ورغبة الاستحواذ بلا حدود. فالإنسانية أغنى وأرحب من أن تؤسر في قالب واحد ونظام عيش فشل مراراً وتكراراً، وكلّف البشرية خسائر وفواجع لا حصر لها.

لقد آن الأوان لكي نبتعد عن الابتزاز الذي يمارسه الغرب بإيهامنا، نحن أهل الجنوب، بمسؤولية ما عن الوضع الذي صارت إليه البشرية. أما التركيز على الفيروس الجديد واعتباره الخطر الوحيد الذي يستدعي كل هذا الهلع والرعب الذي ألجأ الناس إلى المعازل الطوعية أو الإلزامية ففي ذلك تضليل لا يجب أن يحجب باقي المخاطر والتي لا تقل سوءاً ومصيرية عن هذا الوباء، بل هي المخاطر الآمّ لهذا الوباء ولغيره. فالتفارق الرهيب في مستوى العيش ونوعه لا يقل في كارثيته عن الوباء بل إن هذا التفارق غير المسبوق تاريخياً هو المسؤول عن الجائحة الراهنة وعن غيرها. والسؤال الملحّ هو عن السبل الآيلة إلى مواجهة الواقع الموبوء أو المهدّد باستمرار نتيجة مقاربات وسلوكيات تجاوزت الخطوط الحمر منذ زمن بعيد وأفضت إلى هذه الهشاشة التي تعيشها الإنسانية اليوم.

الأسئلة كثيرة وبينها السؤال المتعلق بما تغرق به الإنسانية من مشكلات التصحّر وانتشار الأمراض والأوبئة الكثيرة... هل يمكن لهذه الجائحة التي لم تأت من عدم أن توقظ الإنسانية من سبات تسبّب بكل هذا الخراب الذي نلمس نتائجه هنا وهناك في الكوارث والأمراض القاتلة والفيضانات والأعاصير... وهل يمكن لها فعلاً أن تدفع أصحاب الهيمنة والاستحواذ والجشع إلى إعادة النظر في النموذج المهيمن، وهو المولّد الحصري لكل الآفات والمخاطر المهدّدة للكينونة الإنسانية برمّتها. الأرجح أن هذه القوى غير مؤهّلة لتحمل أيّ مسؤولية بدليل الاستمرار في شكوى الخوف على الاقتصاد، أي اقتصاد الأرباح حصراً. إن كل المقترحات والحلول المطروحة على الطاولة اليوم لن تكون بمستوى اللحظة وحراجتها إن لم تأت من ضمن رؤية جديدة ومتكاملة واستراتيجية تلحظ موقعاً مغايراً للإنسان وتعيد إليه قيمته الحقيقية بوصفه الأولوية والهدف الأسمى والأخير، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالإعلاء من شأن البرامج التنموية العميقة التي تلحظ الحاجات المباشرة وغير المباشرة للإنسان وتقدمها على ما سواها، وهذا يستلزم ويفرض إجراء تغييرات جذرية في الرؤى والبرامج، وهذا يستلزم بالضرورة ولادة قوى جديدة تأخذ على عاتقها هذه المهمة الجليلة. وفي ما خص الجنوب ودوله الغارقة في الاستتباع فإن التنمية التي يحتاج إليها تستدعي أول ما تستدعي التفلّت الخشن من براثن الهيمنة الغربية وشقّ الطريق المستقل بالتعاون بين دوله، وهذا يفترض أولاً التراجع الفوري عن معظم الخيارات الخاطئة المعتمدة في كل القطاعات المرتبطة بحياة إنسانه وتقوم على ديمومة الموارد واستدامتها.

حظر تجوّل شامل و200 ألف إصابة متوقّعة

السعودية نحو تعليق موسم الحج؟

تعيش السعودية وضعاً معقّداً منذ أن بدأ فيروس «كورونا» يتفشى في المملكة. صحيح أن هذه حال معظم بلدان العالم اليوم، لكن الأزمة في السعودية مضاعفة لجملة أسباب، أهمها: حرب اليمن، حرب أسعار النفط، توقف رحلات العمرة، وكثرة أعداد الوافدين الأجانب.

في وقت مبكر، سارعت الرياض إلى اتخاذ قرار بإغلاق الحرمين (مكة والمدينة) وإيقاف رحلات العمرة الى أجل غير مسمى. القرار الذي بدا احترازياً، وقتها، سرعان ما دارت شكوك حوله مع إعلان بلدان تسجيل إصابات في صفوف المعتمرين العائدين، لتطرح أسئلة حول تكتّم السلطات السعودية وجديّة إجراءاتها. ولم يكن قرار إغلاق الحرمين سهلاً على الرياض، فقد واجه انتقادات شعبية في الداخل والخارج، وتشكيكاً في الشرعية الدينية للقرار، إذ يعد التعليق بشكله الحالي سابقة تاريخية بدأت بإثارة جدل فقهي. وسرت حينها شائعة تقول إن الأمير المعتقل بتهمة محاولة الانقلاب، أحمد بن عبد العزيز، كان من بين من جاهروا بالاعتراض على القرار. وقبل أيام، أبلغت السعودية بلدان العالم الإسلامي بضرورة التريّث في إبرام عقود الحج لموسم هذا العام، قبل اتخاذ القرار النهائي بالتعليق من عدمه. قرار تعليق الحج، الذي يثير حساسية عاطفية لدى المؤمنين الذين لم يعايشوا تجربة مماثلة له في التاريخ القريب ولم يسمعوا عن إغلاق مشابه في الأزمنة السابقة، بات مرجّحاً أكثر. فالمسافة الزمنية الفاصلة عن بدء الرحلات المعتادة لا تتعدى ثلاثة أشهر، وهي تحتاج إلى إجراءات تنظيم وحجز تسبقها بأسابيع طويلة.

مطلع هذا الأسبوع، دخلت السعودية في إجراءات صارمة، بالتزامن مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في الإصابات. فأعلنت وزارة الداخلية فرض حظر تجول شامل في العاصمة وغالبية المدن والمناطق، والتشدّد في السماح بالتنقّل وإغلاق الأنشطة التجارية. خلفية الإجراءات المتشددة بدت مبررة، على أساس الدراسات التي كشفت عنها وزارة الصحة، وفيها توقّع إمكانية بلوغ الإصابات 200 ألف في الأسابيع المقبلة، وهو ما يعدّ رقماً مهولاً نسبة إلى عدد سكان المملكة.

وفي تحديثها اليومي، أعلنت وزارة الصحة السعودية، أمس، تسجيل 355 إصابة جديدة بالفيروس، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 3287، فيما سجّل إجمالي الوفيات 44 حالة.

ورغم أن الرحلات المباشرة بين السعودية وإيران كانت متوقفة، فإن الرياض وجدت في تسجيل إصابات في صفوف مواطنيها العائدين من إيران، عبر الدول الخليجية المجاورة، فرصة لشن هجوم على طهران وتحميلها المسؤولية، وهو ما رأت فيه الأخيرة تسييساً غير مبرر لأزمة الوباء. وبعد توالي الإصابات القادمة مباشرة من دول عربية وغربية، بينها دول لم تعلّق السعودية رحلاتها معها وقتها، ظهر الاختلاف في مقاربة المملكة لهذه الإصابات عن قضية العائدين من إيران عبر دول وسيطة.

تلك كانت أولى الإصابات المعلنة في المملكة. لكن الرواية السعودية الرسمية سرعان ما تعرّضت للاهتزاز وفتحت باب التشكيك والاتهامات بالتكتّم، إذ إن تركيا أعلنت ظهور مصابين بالوباء بين العائدين من العمرة واضطرارها إلى فرض حجر صحي على الآلاف منهم. كما اتهمت وزارة الداخلية التركية السلطات السعودية بأنها لم تبلغ أنقرة ولا دول العالم الأخرى بوجود إصابات بين المعتمرين. الاتهامات التركية واجهها الإعلام السعودي بحملة شرسة، ووضعها في إطار تصفية الحسابات على خلفية العلاقات المتوترة بين البلدين. إلا أن ذلك كان ليبدو معقولاً لولا إعلان بلدان صديقة، مثل مصر، تسجيلها هي الأخرى إصابات بين المعتمرين العائدين من السعودية.

> **بدأت السعودية إجراءات صارمة بالتزامن مع ارتفاع ملحوظ في الإصابات**

«كورونا» والنفط

تقاطع عند أزمة النفط عدد من العوامل، أحدها انخفاض الطلب بسبب إجراءات الإغلاق في الدول المستوردة، الأمر الذي هزّ الأسواق بداية. ومع انطلاق الحرب النفطية التي لم تتوان الرياض عن مغامرة خوضها رغم خطورة الوضع المستجد، تأثرت الموازنة السعودية بالانهيار التاريخي للأسعار، ما اضطرها إلى تخفيض نفقات موازنة 2020 بنحو 13,3 مليار دولار. ورغم أن الخفض لا يتجاوز 5% من النفقات، إلا أن المخاطر على المدى الأبعد بدأت تلوح في الأفق، كما توقّعت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، إذ تحدّثت عن احتمال ارتفاع عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 12%، أي ما يقارب 80 مليار دولار، وتراجع الأصول الأجنبية السيادية إلى 68% بحلول 2021، فيما نقلت وكالة «رويترز» عن خبراء توقّعاتهم أن يصل عجز الموازنة إلى 22% (على سعر 30 دولاراً للبرميل) في ظل اضطرار السعودية إلى إنفاق عشرات المليارات لدعم اقتصادها. ما تقدّم لا يؤثر، بالتأكيد، على المناعة الاقتصادية للمملكة، لناحية اتخاذ إجراءات الإغلاق وتحمّل تبعات مواجهة «كورونا» حتى أمد بعيد، مقارنة بكثير من الدول.

وبعد أسابيع من الأزمة، استدركت الرياض أمس الضغط الناجم عن الحرب على اليمن لتستقل دعوة الأمم المتحدة إلى الهدنة بإعلان وقف إطلاق نار، أتى من الطرف السعودي منفرداً وقبل أن تقتنع صنعاء بالدعوة، في إعلان يكشف جسامة التحدي الذي تواجهه المملكة.

(الأخبار)

«كورونا» يتفشّى بين أمراء الأسرة الحاكمة

التطوّر الأكثر دراماتيكية خرج، أول من أمس، مع الأنباء المسرّبة عن تفشّي الوباء في صفوف الأسرة المالكة، إذ أكد تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، نقلاً عن مقرّب من الأسرة، إصابة 150 أميراً من الأسرة الحاكمة بالفيروس، من بينهم أمير الرياض فيصل بن بندر بن عبد العزيز الموجود في العناية المركزة. وفيما نشر الأمير فهد بن مصعب، ردّاً على الخبر، صورة لفيصل مؤكداً أنه «في منزله وبصحة جيدة»، عزل الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد نفسيهما قرب البحر الأحمر، الأول داخل قصر في إحدى الجزر، والثاني في منطقة نائية قريبة من البحر.

امتيازات العزل التي يحصل عليها الأمراء تنسحب كذلك على إجراءات العلاج، إذ اطلعت الصحيفة الأميركية على رسالة موجهة من إدارة مستشفى «الملك فيصل» التخصصي الى الأطباء تطلب منهم إجلاء المرضى الحاليين في أسرع وقت ممكن، وتجهيز 500 سرير، لإفساح المجال أمام تقديم العلاج لأفراد العائلة الحاكمة. وبحسب الرسالة، يقبع في المستشفى المذكور عدد من الأمراء المصابين.

على الغلاف

الانتخابات الرئاسية على وقع «كورونا»
حسابات بايدن وترامب تتغيّر... وترتبك!

قلّب فيروس «كورونا» كلّ الموازين. والمؤكد انه غيّر وجهة الانتخابات، لمجرّد انه حصر المسائل به، بدل قضايا كثيرة ملحّة على الأجندة الاميركية العامة. حصر التساؤلات حول كيفية إجراءات الانتخابات، بعدما بات من المؤكد صعوبة تأجيلها. اربك حظوظ دونالد ترامب وقلّص فرصه للمناورة. وأعطى الديموقراطيين مجالاً أكبر لتغيير قواعد اللعبة لصالحهم

نادين شلق

دخل الوباء البازار الانتخابي، وبات المشهد محسوماً، واللاعبون معروفين: دونالد ترامب وجو بايدن... و«كوفيد-19» الذي سيحدّد وجهة الانتخابات العامة المقرّر إجراؤها في الثالث من تشرين الثاني المقبل. سبعة أشهر، ستتضح خلالها المعالم، أكثر فأكثر، وسيرفع الفيروس من شان هذا على حساب ذاك. وبما أنّ أياً من المرشّحين لن يكون بمنأى عن الأزمة المستفحلة في الولايات المتحدة، فقد بدأت المعركة تتحضّر، ومعالمها ترتسم، انطلاقاً من مخاوف وهواجس كثيرة، منها الشخصي، والحزبي، والتشريعي، والصحي...

بالنسبة إلى بايدن، إنها انتخابات العمر لرجل سبعيني كان قد ترشّح مرّتين من دون أن يكمل مشواره الانتخابي. وها هو قد بات بحكم المرشح الرسمي للحزب الديموقراطي، بعدما أحداه بيرني ساندرز اللحظة المنشودة، أول من أمس، بإعلانه الانسحاب من السباق التمهيدي. ولكن في عالم «كورونا»، بايدن لا يحارب، بل خُرم جزءاً مهماً من اللعبة، أي الاستعراض والتجمّعات الانتخابية، وأصبح شغله الشاغل السعي إلى التأثير على الناخبين، من خلال الظهور عبر الإنترنت، للتحدّث عن الوباء، في هذا العالم، يتنافس بايدن على لفت الأنظار، ليس فقط مع ترامب، ولكن مع الحكام الديموقراطيين البارزين، مثل غافين نيوسوم في كاليفورنيا، وأندرو كومو في نيويورك، وغريتشين ويتمان في ميشيغان، الذين - على عكسه - يحوضون غمار المواجهة المباشرة مع الفيروس. وفي هذا العالم، فرض «كورونا» شروط اللعبة، وضيّق نطاق المسائل التي يمكن لبايدن وللديموقراطيين استغلالها من أجل إلقاء الضوء على التباينات مع ترامب، ما يعني تهميشاً مؤقتاً لأجندة أوسع تتضمّن ملحّة، مثل تغيّر المناخ والسيطرة على السلاح...

ولكن المثير للانتباه أن بايدن، في هذا العالم الجديد، يسبق ترامب في استطلاعات الرأي الأخيرة. عاملٌ يمكن أن يبنى عليه، على أمل أن لا تعود حظوظ الرئيس الجمهوري للارتفاع، مع تقدّم الوقت، وانحسار الوباء، بالتوازي مع استئناف الحياة الاقتصادية.

بالنسبة إلى الرئيس الجمهوري المعركة بدأت. ها هو يصدّ باباً هنا، ويغلق سرداباً هناك، قد يؤدّي إلى غلبة ما للديموقراطيين. تحرّكت المياه الراكدة تحت قدميه، بمجرّد أن وُضعت سيناريوات المرحلة الانتخابية المقبلة، في أفضلها، بستقر الوباء خلال الصيف، وتُجري البلاد انتخابات عادية نسبياً في تشرين الثاني، قد تحمل نتائج قاسية على ترامب الذي يواجه انتقادات كثيرة بسبب سوء أداء إدارته، خلال أزمة «كورونا». وفي أسوئها، ستكون هناك محاولات لتأجيل التصويت، وبدء دعاوى متقابلة وأزمة دستورية. في الاحتمال الأول، يواجه ترامب الكثير من السيناريوات، أيضاً، أوّلها أنّ الوباء سيقلّص آفاق إعادة انتخابه، مع ارتفاع حصيلة القتلى وتأثيره المدمّر على الاقتصاد. بل إنّ تطميناته المستمرّة بشأن الوباء، في البداية، وتأكيده أن كل شيء سيكون على ما يرام، ساهم في انتقال الفيروس في اتجاه الولايات الجنوبية الريفية والمركزية التي تشكّل معقلاً لقاعدته الانتخابية، بعدما ضرب المراكز الحضرية العالية الكثافة التي يسيطر عليها الديموقراطيون، في سان فرانسيسكو وسياتل، ثم نيويورك ونيوجيرسي وديترويت. الحقيقة تقول إن العديد من الولايات ذات الغالبية الجمهورية اتّبعت تعليمات ترامب، وشبكة «فوكس نيوز»، وظلّت مرتاحة في وجه التهديد، تتحرّك ببطء من دون وضع أي ضوابط. فلوريدا مثال على ذلك، وهي بقيادة حاكمها الجمهوري، رون ديسانتيس، ردّدت نهج الرئيس، وفرضت أمراً بالبقاء في المنزل، منذ فترة بسيطة، على الرغم من وجود عدد كبير من الإصابات. حذت حذوها جورجيا والمسيسيبي، كما نورث كارولينا وأوكلاهوما، اللتين لم تصدرا أوامر إلزامية للبقاء في المنزل، إلا في وقت متأخّر.

> انفتح الباب على معركة جديدة بين الديموقراطيين والجمهوريين قوامها تغيير طريقة الاقتراع

تأجيل الانتخابات؟

وسط هذه التطورات والاضطراب غير المسبوق، وانهيار الأسواق المالية، والاستجابة المفكّكة من قبل البيت الأبيض، تساءل بعض منتقدي ترامب عمّا إذا كان يحاول اغتنام الفرصة من أجل تأجيل، أو حتى إلغاء الانتخابات العامة. الإجابات جاءت واضحة على السؤالين، وهي تقول إنه لا يمكن للرئيس أن يتخذ قراراً كهذا من جانب واحد، حتى ولو كان ذلك بناء على معايير الطوارئ الوطنية أو إعلان الكوارث، أو حتى إذا أعلن الأحكام العرفية. بل أكثر من ذلك، فإن تغيير موعد الانتخابات سيتطلّب تغيير القانون الاتحادي، الذي وُضع عام 1845، والذي تُحدّد مواعيد التصويت على أساسه. وهذا يعني سنّ تشريع من قبل الكونغرس، يوقّع عليه ترامب، وسيكون قابلاً للطعن في المحاكم. وحتى إذا حدث كل ذلك، فلن يكون هناك الكثير من المرونة في اختيار موعد بديل للانتخابات، إذ ينص الدستور على وجوب أداء الكونغرس الجديد اليمين الدستورية في 3 كانون الثاني، على أن تبدأ فترة ولاية الرئيس الجديد في 20 كانون الثاني. وهما تاريخان لا يمكن تغييرهما بمجرّد تمرير التشريعات العادية.

ونظراً إلى تعقيد المسألة، انفتح الباب على معركة جديدة بين الديموقراطيين والجمهوريين، قوامها تغيير طريقة الاقتراع، في جميع الولايات الخمسين. طالب مشروع قانون مجلس النواب الديموقراطي جميع الولايات أن تقدّم التصويت 15 يوماً، وأن توفّر اقتراعات عبر البريد، في كل الولايات، وهو ما أوصى به الخبراء الصحيون، على اعتبار أنها الطريقة الأسلم في حال استمر انتشار الوباء. إلا أنّ ترامب وحلفاءه الجمهوريين أطلقوا استراتيجية قوية لمحاربة هذا الاقتراح، متذرّعين باحتمال تزوير الانتخابات، الأمر الذي يعدّ نادراً للغاية في الولايات المتحدة.

في هذا السيناريو، يبدو من الواضح أن الجهد السياسي الجديد يهدف إلى مساعدة ترامب في إعادة انتخابه، وأبلغ تعبير على ذلك، قوله إنه عبر التصويت المبكر والاقتراع عبر البريد، «لن يكون هناك جمهوريّ منتخبٌ في هذه البلاد مرة أخرى». بحسب صحيفة «ذي نيويورك تايمز»، يعبّر هذا الأمر عن خوف جمهوري من الفشل أمام الديموقراطيين، وهو ما يتماشى مع الدفع للحد من خيارات التصويت، بهدف فرض قيود تؤثر، بشكل غير متناسب، على الناخبين السود واللاتين، والفقراء، والشباب، والذين يعدّون جزءاً كبيراً من قاعدة الديموقراطيين الانتخابية. ترامب كان قد أعلن أنه قد يسمح لكبار السن بالاقتراع عبر البريد، وهو يدرك أنّ هذه الفئة العمرية تشكّل جزءاً كبيراً من قاعدته الانتخابية. لذا، هل يغيّر موقفه في حال وجد أن أكثرية ناخبيه مَيّالون لخيار «الاقتراع عن بعد»؟ بحسب مستشاريه، هو لم يتخذ قراره النهائي، ولكن بما أن 80 في المئة من الأميركيين مع استمرار إجراءات التباعد الاجتماعي، فقد تكون الأيام كفيلة بتغيير موقفه.

(أ ف ب)

ما السر وراء معدل الوفيات المنخفض في ألمانيا؟

نظام الرعاية الصحية في ألمانيا ساعد في تخفيف الضغط عن وحدات العناية المركّزة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا (أ ف ب)

ألمى أبو سمرة *

رغم تجاوز عدد الإصابات بفيروس «كورونا» فيها عتبة الـ 100 ألف، بقيت ألمانيا بعيدة جداً عن معدلات الوفيات التي وصلت اليها نظيراتها من دول غرب أوروبا، كإسبانيا وإيطاليا، ومؤخراً فرنسا. فحتى انقضاء الأسبوع الأول من نيسان، لم تكد حصيلة الضحايا تلامس الـ 2000، أي ما نسبته 1,9% من الإصابات، مقارنةً بـ 12,5% في إيطاليا، و9,5% في كلٍّ من إسبانيا وفرنسا.

منذ بدايات انتشار الوباء، كانت ألمانيا من أوائل الدول الأوربية التي أفادت من تجربة كوريا الجنوبية في إدارة الأزمة الصحيّة المستجدّة وتبنّتها. إحدى أولى الحالات سُجّلت في شباط لشابّ يبلغ من العمر 22 عاماً. ورغم عدم ظهور أيٍّ من أعراض المرض عليه، طلبت منه إدارة المدرسة، حيث يعمل، الخضوع لفحص «كورونا» بعدما علمت بمشاركته في كارنفال محليّ سُجّلت فيه إحدى الإصابات. وبمجرد التثبت من إصابته، أغلقت المدرسة على الفور، وطُبّق الحجر الصحيّ على جميع مرتاديها، من تلامذة وأساتذة وعاملين. وكان من نتيجة هذه الحادثة وحدها أن أُجري اختبار التقصّي على 235 شخصاً على الأقل.

ويُحسب لألمانيا تطبيقها اختبارات تقصّي الفيروس على نطاق يفوق نظيراتها الغربيات، إذ لم تكتفِ بتأكيد الإصابة أو نفيها لدى المرضى ذوي الأعراض المقلقة أو عوامل الخطورة – كما هي الحال في فرنسا – بل شملت عمليّة التقصّي أيضاً من يُبدون أعراضاً بسيطة، أو حتى من لا تظهر عليهم أعراضٌ مطلقاً، وهذا ما رفع العدد الكلّي للإصابات المسجّلة. ويعود التنبُّه الألماني إلى ضرورة إجراء مسح شامل للإصابات إلى منتصف كانون الثاني الماضي، قبل أن ينال هذا الوباء ما ناله من ضجّةٍ إعلاميّة، إذ سُجّل تطوير أول اختبار محليّ للكشف عن الإصابة لصالح مستشفى شاريتيه في برلين، وكانت مستلزمات التقصّي متوفرة في جميع مختبرات البلاد يوم تمّ تسجيل الحالة الأولى في شباط.

وتتصدّر ألمانيا اليوم لائحة

> يُحسب لألمانيا تطبيقها اختبارات تقصّي الفيروس على نطاقٍ يفوق نظيراتها الغربيات

الإحصاءات لجهة عدد الاختبارات التي تُجرى أسبوعياً (350 ألف اختبار). ولا يمكن التقليل من أثر الكشف المبكر للمرض على إبطاء انتشاره، إذ إنه يمهّد لاتخاذ قراراتٍ طبيّةٍ أكثر جدوى في اللحظة المناسبة، سواء لناحية عزل هذه الحالات، أم إجراء المداخلة اللازمة متى توفّرت ودعت الحاجة، فضلاً عن أثر استخدام جهاز التنفس الاصطناعي في الوقت المناسب على زيادة احتمالات بقاء المريض على قيد الحياة.

كذلك، لا يمكن تجاهل أثر مجانيّة الفحص المخبري على تجاوب المواطنين. ولعلّ هذه إحدى الثغرات الكثيرة للنظام الصحّي في دول كالولايات المتّحدة، مثلاً، إذ لم يُقرّ الكونغرس مجانيّة هذا الاختبار حتى شهر آذار الماضي، ما حال دون الكشف المبكّر عن عدد كبير من الإصابات. ولا تُغفل استراتيجية التقصّي الواسع النطاق في ألمانيا طواقمَ الرعاية الطبيّة، إذ يخضع هؤلاء لاختباراتٍ سريعةٍ ودوريّة.

وفي وقت تصارع فيه نظم الرعاية الصحية في بقية الدول لعدم التداعي، لم تنحصر قدرة نظام الرعاية الصحية في ألمانيا في تلبية احتياجات مواطنيها وحسب، بل تعدّتها لقبول مرضى من بلاد الجوار، فخفّفت بذلك من الضغط على وحدات العناية المركّزة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

ويعدّ هذا ثمرة لإعادة هيكلة في البنى التحتية والموارد البشرية في مؤسسات الرعاية الصحية، أفضت الى مضاعفة عدد العاملين المدرّبين في وحدات العزل والعناية المركّزة، ورفع عدد الأسرّة والتجهيزات فيها إلى إلى 40 سريراً لكل 100 ألف مواطن، في مقابل 12 سريراً في إيطاليا و7 أسرّة في هولندا، مثلاً.

ورغم انغماس السلطات الصحيّة في احتواء الأزمة غير المسبوقة، حرصت على إرساء قواعد لدراسةٍ تتوزّع على كامل البلاد، تُجرى على عيّناتٍ عشوائيّةٍ مأخوذةٍ من 100,000 شخص. ترصُد هذه الدراسة أسبوعيّاً مستويات أضداد فيروس كورونا لديهم، ما يعطي صورةً عن قدرة المواطنين على بناء مناعةٍ في وجه الوباء.

لا يخفى بعض الخبراء تفاؤلهم الحذر حيال أثر تطبيق التباعد الاجتماعي في الحدّ من انتشار فيروس كورونا وتجنيب نظام الرعاية الصحيّة الوصول إلى حالة نقص في معدات الإنقاذ، كأجهزة التنفس الصناعي، وبالرغم من الجاهزيّة النسبية لوحدات العناية المركزة في ألمانيا مقارنة بدول الجوار، إضافةً إلى انخفاض المدة الزمنيّة اللازمة لتضاعف عدد الحالات مؤخراً إلى تسعة أيام، ترى البروفيسور سوزان هيرولد، خبيرة الأمراض الرئوية المُعدية في مستشفى مدينة جيسن الجامعي، أن الوضع لن يغدو مطمئناً ما لم تصل المدة الزمنية اللازمة لتضاعف عدد الحالات إلى 14-12 يوماً، فوقتها فقط، لن يضطر الأطباء إلى أن يأخذوا على عاتقهم قرار أحقية بعض المرضى بأجهزة التنفس الصناعي مقارنةً بسواهم.

* باحثة في مجال التطوير الدوائي

«التجربة السويدية»: هكذا نكافح الوباء

بعد انتظار غير مبرّر، لجأت الدول الأوروبية ــ متأخرة ــ إلى فرض إجراءات العزل على مواطنيها، وبعدما فتك فيروس «كورونا» بالآلاف منهم. وحدها السويد غرّدت خارج السرب وفضّلت التركيز على «التباعد الاجتماعي» بدل الحظر التام للتجوال وإقفال مدنها. وهي استراتيجية تعتمد أساساً على «تطوّع» المواطنين للالتزام بنصائح الدولة بدل أن تفرض هذه الأخيرة إجراءاتها تحت سيف القانون.

منذ البداية، لم تتخذ هذه الدولة الاسكندينافية التي تعد 10,3 ملايين نسمة تدابير قاسية لاحتواء الفيروس، بل انفردت بإجراءات أقل صرامة، رغم تسجيلها نحو 10 آلاف إصابة وأكثر من 700 حالة وفاة، وهي نسبة أعلى بكثير من تلك التي سُجّلت في الدول المجاورة لها، مثل الدنمارك والنروج. قررت السلطات إغلاق المدارس الثانوية والكليات والجامعات، لكنها أبقت على المدارس التمهيدية والابتدائية. كما أبقت على حدودها مفتوحة، وسمحت للحانات والمطاعم بفتح أبوابها، شرط أن تراعي «التباعد الاجتماعي» عبر استقبال عدد أقل من الزبائن. كما قررت حظر الأنشطة العامة التي تضم أكثر من 500 شخص، قبل أن تخفض العدد إلى 50، وهو رقم لا يزال أعلى بكثير من دول أخرى. ونصت التوجيهات الحكومية على أنه يجب على كل شخص «الابتعاد» عن الآخرين في المتاجر والمكاتب والمتاحف والمكتبات وغرف الانتظار ووسائل النقل العام. و«نصحت» بتجنب السفر في ساعة الذروة وتجنب جميع أشكال السفر غير الضروري. و«تفادي المشاركة في المناسبات الاجتماعية الكبيرة مثل الحفلات والجنازات والمعموديات وحفلات الزفاف».

> أبقت السويد على المدارس التمهيدية والابتدائية والحانات والمطاعم والحدود مفتوحة

بذلك عدداً كبيراً من الدول التي أعلنت إغلاقات وحظراً للتجوال، مشيراً الى أن «الحل يكمن في التباعد الاجتماعي بين الناس، ما سيحدث توازناً في الحالات الجديدة». هذه التوصية اعتمدت على سياسة الدولة السابقة في التعامل مع الأوبئة، والتي كانت ولا تزال مبنية على تطوع المواطنين للتقيّد بنصائح الدولة لا فرضها. «وهذه السياسة كانت ناجحة دائماً في الماضي» يقول تينغنل، مؤكداً أن استراتيجية السويد مبنية على منطق علمي، لخّصها بالآتي: «نحن نحاول إبطاء الانتشار بشكل كافٍ لنتمكن من التعامل مع المرضى ونمنح المواطنين خيار القيام بما يصبّ في مصلحتهم. وهذا يعمل بشكل جيد للغاية وفقاً لتجربتنا». أضف الى ذلك، حال التعاضد في مجتمع يؤمن بالعمل التطوعي. شركات «الفودكا»، على سبيل المثال، بدأت تصنيع معقّمات لتوزيعها على المستشفيات والمواطنين. وقررت المتاجر فتح أبوابها قبل موعدها بساعة لاستقبال كبار السن، فيما خضعت طواقم شركة الخطوط الجوية الاسكندينافية لدورة مدتها ثلاثة أيام للتدرب على أداء الواجبات الأساسية في المستشفيات، للمساعدة في سد فجوات في نظام الرعاية الصحية الذي يعمل فوق طاقته.

صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، نشرت تقريراً استعرضت من خلاله الطريقة «المتفردة» التي تدير السويد بها الأزمة، وسألت ما إذا كانت أخطأت في التعامل مع الوباء أم أن خطتها ستكون «استراتيجية رائدة وذكية في محاربة آفة تسببت في هدر الملايين من الوظائف ودفعت إلى عمليات إغلاق غير مسبوقة؟». بحسب آراء خبراء، تحدثت اليهم الصحيفة، فإن السويد تتميز تاريخياً بـ«درجة عالية من ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة والوكالات الحكومية». لا بل إن «الثقة متبادلة»، وفق ما أبلغ المؤرخ السويدي لارس تراغارد الصحيفة، وهو ما عبّرت عنه وزيرة الحارجية السويدية آن ليند، ردأ على إشارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأن «السويد تعاني بشدة» بسبب طريقتها في إدارة الأزمة. إذ قالت: «نقوم بالإجراءات نفسها التي تطبقها دول أخرى كثيرة، لكن بطريقة مختلفة... نحن على ثقة بأن الناس يتحملون المسؤولية».

(الأخبار)

(أ ف ب)

على الغلاف

كان ليفربول يعنّي النفس بحمله لقب الدوري بعد غياب 30 عاماً

فوّت تفشّي وباء «كورونا» على العديد من الأندية والنجوم إنجازات طال انتظارها وأخرى استثنائية، فأصبحت أحلامهم في مهبّ الريح وطموحاتهم في دائرة الخطر، وذلك مع استمرار تجميد المنافسات في الرياضات المختلفة، حيث يبدو أن الأزمة ستطول وستلغي العديد منها

«كورونا» بدّد أحلام النجوم

شربل كريم

30 عاماً انتظرها ليفربول للإحساس بشعور البطل المحلّي. زمنٌ طويل مرّ ولم يكن خلاله فريق «الريدز» قريباً من رفع كأس الدوري الإنكليزي الممتاز أكثر من موسم 2019-2020. لكن فجأة توقّف الزمن. توقّف على بعد 6 نقاط فقط من منصّة التتويج، ليبقى لليفربول واقفاً وحيداً بانتظار قرار رحيم يعطيه ما يستحقّه حتى لو لم يُستأنف الموسم.

هو حقٌّ شرعيّ له اعترف به أكثر من اسم كبير في ميدان اللعبة، وأكثر من اسمٍ منافس في الملاعب الإنكليزية، أمثال لاعب وسط المنافس المباشر مانشستر سيتي الألماني إيلكاي غوندوغان الذي قال إن ليفربول يستحق اللقب والاحتفال به حتى لو لم يتمّ استكمال الموسم.

الأمر لا يرتبط أيضاً بالنادي بشكلٍ عام، بل بأفراد الفريق ومن خلفهم المدرب الألماني يورغن كلوب الذين كانوا سيخلّدون أكثر من أساطير كثر مرّوا على الفريق، إذ إن قائداً مثل جوردان هندرسون سيصبح ربّما بمكانة ستيفن جيرارد الذي ورغم قيمته الفنيّة الكبيرة لم يتمكّن يوماً من رفع الكأس التي طال انتظارها. لذا لا مغالاة في القول إنه لو لم يتوقّف الموسم، لكان كلوب اليوم في مكانة المدرب الأسطوري بوب بيزلي الذي قاد «الحمر» إلى ثلاث كؤوس أوروبية. والأكيد أيضاً أن النجم المصري محمد صلاح سيصبح في مكانة الهدّاف التاريخي لليفربول الويلزي إيان راش (سجّل لليفربول 364 هدفاً)، ولو أنه لم يقترب من رقمه المميّز. كلّ هذا الكلام أصبح في مهبّ الريح، واضحت الأحلام مجمّدة حتى إشعارٍ آخر، وسط خوفٍ من تحوّلها إلى كوابيس في نهاية المطاف.

كلامٌ يمكن أن يطال ريال مدريد أيضاً في إسبانيا، إذ إن الفريق الملكي وبحسب الخبراء والمراقبين، امتلك فرصة أكثر من أيّ وقتٍ مضى لسحب البساط من تحت غريمه برشلونة واستعادة زعامة «الليغا» وذلك انطلاقاً من التخبّط الفني الذي عرفه الفريق الكتالوني، تاركاً مؤشّرات حول تراجع أكثر في مراحل لاحقة. أضف إلى ذلك المشاكل المفتوحة بين اللاعبين والإدارة وغيرها في ما خصّ السياسات المعتمدة أو الاستراتيجيات الموضوعة.

ولا تختلف الصورة في إيطاليا، إذ أن لاتسيو لا بدّ أن يعتبر نفسه متضرّراً من وباء «كورونا» الذي قتل البلاد بكلّ ما للكلمة من معنى. فريق العاصمة الإيطالية قدّم حتى فترة التوقف أفضل مواسمه منذ تحقيق لقبه الثاني والأخير في «سيري أ» في موسم 1999-2000، فهو وقف على بعد نقطةٍ واحدة فقط من بوفنتوس البطل بعد 26 مباراة خاضها كلّ منهما، وذلك في موازاة عدم ظهور فريق مدينة تورينو بصورته المعتادة مع تسلّم ماوريتسيو ساري مهمة تاريخ الدوري، وثالث أفضل هدّاف على الإطلاق بعد غيرد مولر وكالاوس فيشر على التوالي. هو بالمناسبة وضع هدفاً يتمثّل بتسجيل المزيد من الأهداف في دقائق أقل من مولر إذا ما تمّ احتساب المعدّل العام للمباريات والأهداف ودقائق اللعب.

إذاً طموحات النجوم لا يمكن حصرها، فها هو البرازيلي نيمار لا يبدو مهتمّاً بالفوز بلقبٍ جديد في الدوري الفرنسي، بل جلّ ما أراده هو قيادة باريس سان جيرمان إلى لقب «حديقة الأمراء». طموحٌ كان واضحاً من خلال إصراره على اللعب أمام الإشراف عليه.

> **خسر كثيرون ارقاماً قياسية وتحقيق إنجازات طال انتظارها**

ولا شكّ في أن توقّف الموسم فرمل الانطلاقة الصاروخية للاتسيو، ولنجومه الصاعدين بقوّة نحو المجد، وعلى رأسهم طبعاً متصدّر هدافي الدوري تشيرو إيموبيلي (27 هدفاً)، والذي كان يطمح إلى إنجاز تاريخي يتمثّل بفوزه من المركز الرابع على لائحة الهدّافين التاريخيين للنادي (يتصدّرها سيلفيو بيولا بـ145 هدفاً)، إلى المركز الثاني الذي يحتلّه النجم السابق جيوسيبي سينيوري بـ126 هدفاً، متقدّماً بـ10 أهداف فقط على المهاجم الذي نشأ مع بوفنتوس وقرّر هذا الموسم هزيمته بنفسه.

وبالحديث عن الهدّافين قد يبدو منطقياً المرور في ألمانيا حيث رصد هدّاف بايرن ميونيخ البولندي روبرت ليفاندوفسكي إضافة لقب خامس إلى هدّافي «بوندسليغا»، بعدما أصبح أفضل هدّاف أجنبي في تاريخ البوندسليغا، وثالث أفضل هدّاف في تاريخ الدوري الألماني في إياب بروسيا دورتموند الألماني في إياب دور الـ16 رغم أنه لم يكن قد شفي تماماً من الإصابة.

أرقام رهينة الفيروس

المشكلة عينها تعاني منها بعض الفرق والنجوم في رياضات أخرى، لعل أبرزها ما شهدناه حالياً في الدوري الأميركي الشمالي للمحترفين، الذي توقّف قبل أي رياضة أخرى في الولايات المتحدة وتفشّي فيروس كورونا، ما خلق ضجّةً حوله وجعل الاهتمام بمصيره كبيراً.

المصير حدّده النجوم لأنفسهم قبل انطلاق البطولة، لكنهم اليوم لا يستطيعون فعل أي شيء. ليبرون جيمس هو أحد هؤلاء، إذ أن نجم لوس أنجليس لايكرز لطالما بدا قادراً على صناعة «أسطورته» بنفسه، وهو ما فعله عندما توّج بلقبين مع ميامي هيت، قبل أن يزيّن يده بخاتم آخر مع كليفلاند كافالييرز. هو أيضاً وضع بصمته في الفريق الحالي الذي بدا الأفضل في المنطقة الغربية، وذلك وفق التركيبة التي جمعت «الملك» مع النجم الآخر أنطوني ديفيس. من هنا، يخشى محبّو لايكرز أن يتمّ إلغاء الموسم قبل أن يستعيدوا اللقب الغائب عنهم منذ 10 أعوام، في وقتٍ يطمح فيه ليبرون إلى لقبٍ رابعٍ مع فريق ثالث مختلف، وهو إنجاز قيل إنه إذا لم يتمكّن من تحقيقه هذا الموسم فإنه لن يكون بمقدوره إصابته في موسمٍ آخر إذا ما بقي مع فريق مدينة لوس أنجليس، والسبب أن مؤشّر حركة الانتقالات المرتقبة للموسم المقبل تترك قناعةً بأن منافسي لايكرز سيكونون أقوى وأكثر تطوّراً.

ولا يختلف طموح النجم اليوناني يانيس أنتيتوكنمبو عن ذاك الذي رسمه جيمس لنفسه، إذ أن الأخير سبق أن وضع فريقه ميلووكي باكس في موقفٍ أقوى من الموسم الماضي للفوز باللقب، والدليل أنه كان صاحب أفضل سجل في الدوري المنتظم قبل توقّف المنافسات. ولا شكّ أن يانيس استعاد مرات عدة مشهد عام 2011 عندما قاد آخر نجم أوروبي كبير أحد الفرق إلى اللقب، وكان الألماني ديرك نوفيتسكي مع دالاس مافريكس.

جوع النجوم للألقاب والأرقام لا ينتهي، وهو ما سبق أن وضعه بطل العالم للفورمولا 1 البريطاني لويس هاميلتون في ذهنه، راصداً عدداً من الأرقام القياسية في موسم 2020، الذي لم ينطلق بسبب «كورونا».

لذا سيكون على هاميلتون الانتظار لمعادلة رقم «الأسطورة» الألماني مايكل شوماخر في عدد الألقاب العالمية حيث يتأخر عن سائق فيراري السابق بفارق لقبٍ واحد. كما أن هاميلتون أراد في الموسم الجديد خطف الرقم القياسي الخاص بعدد مرات الصعود إلى منصات التتويج الذي يملكه «شوماخر أيضاً (155 مرة)»، وذلك بعدما اقترب سائق مرسيدس منه كثيراً بصعوده إلى منصة الأوائل في 151 مناسبة.

كما أن رقماً آخر كان في المتناول وهو يرتبط بعدد الانتصارات التي أصابها شوماخر في 91 سباقاً، مقابل 84 فوزاً لهاميلتون، الذي وصل معدّله إلى 10 انتصارات في السنة في آخر 6 مواسم، ما يعني أنه كان مرشحاً بقوة ليصبح السائق الأكثر فوزاً في التاريخ.

أرقامٌ كثيرة وأحلامٌ عديدة تبقى كلّها بانتظار إفراج «كورونا» عن عالم الرياضة بعدما جعل منها أسيرة أساسية له، وعطّلها تماماً وأصاب نجومها بالمرض والخيبات أيضاً.

مقرصن «فوتبول ليكس» في الإقامة الجبرية

أعلن محاميا المقرصن البرتغالي روي بينتو، المرتبط بتسريبات «فوتبول ليكس» التي كشفت عن فساد في عالم كرة القدم والملاحق في بلاده بقضايا ابتزاز، خروجه من الاحتجاز ووضعه في إقامة جبرية. وكان بينتو (31 عاماً) قد أوقف في المجر وسُلّم إلى البرتغال قبل أكثر من سنة. وبحسب بيان نشرته وكالة الصحافة الفرنسية، من وكيله فرانسيسكو تيكسييرا دا موتا وزميله الفرنسي وليام بوردون فهو «ملزم بالبقاء في المنزل، إلى جانب حظر وصوله إلى الإنترنت».

وكان بينتو قد ترك مبنى السجن الملحق بمقر الشرطة القضائية في العاصمة لشبونة، بحسب ما أوضحا. ورحب المحاميان بهذا القرار وأعربا عن أملهما في اتخاذ القضاء إجراءات أخرى تمهّد الطريق إلى حريته الكاملة.

وأدت تسريبات «فوتبول ليكس» إلى فتح إجراءات قضائية في فرنسا، إسبانيا، بلجيكا وسويسرا، ولا تزال حتى اليوم مصدر التسريب الأهم لكواليس كرة القدم. واستناداً إلى المعلومات التي حصلت عليها تلك الدول، أطلق القضاء حملة

بينتو ملزَم بالبقاء في المنزل إلى جانب حظر وصوله إلى الإنترنت (ويب)

واسعة ضد أبرز الأندية في البرتغال ووكيل اللاعبين الخارق جورج منديش، مع عشرات عمليات التفتيش والاتهامات بسبب الاشتباه في تهرب ضريبي في موعد انتقالات اللاعبين. وفي كانون الثاني/ يناير الماضي، ادّعى بينتو أنه وراء «لواندا ليكس»، وتسريب نحو 715 ألف وثيقة تورّط المليارديرة الأنغولية إيزابيل دوس سانتوس، نجلة الرئيس السابق جوزيه إدواردو دوس سانتوس.

وكان تيكسييرا قال لوكالة الصحافة الفرنسية في كانون الثاني/ يناير الماضي إن القضاء خفّض عدد الجرائم المنسوبة إلى بينتو من 147 سابقاً إلى 93.

وأوقف بينتو في كانون الثاني/ يناير 2019 في المجر وتم تسليمه في آذار/ مارس إلى بلاده تنفيذاً لمذكرة توقيف أوروبية صادرة عن السلطات البرتغالية، لارتباط اسمه بتسريبات «فوتبول ليكس» وسرقة رسائل إلكترونية داخلية لنادي بنفيكا البرتغالي. وسُلّم إلى البرتغال لأنه حاول ابتزاز صندوق «دوايان سبورتس» الاستثماري من خلال مطالبته بمبلغ يتراوح بين 500 ألف ومليون يورو من أجل أن يُحجم عن نشر المستندات التي حصل عليها بطريقة غير قانونية، في حين يزعم محاميا أنه هو من كان ضحية الابتزاز وليس العكس.

وتتّهم النيابة العامة البرتغالية بينتو الذي كان مقيماً في العاصمة المجرية بودابست، بـ«محاولة الابتزاز الشديد، الوصول غير المشروع وسرقة البيانات من بعض المؤسسات بما في ذلك الدولة».

السباق الأول في حزيران... «فورمولا 1» من دون جمهور

تحدث المدير الرياضي لبطولة العالم في الفورمولا 1، البريطاني روس براون، عن إمكانية أن ينطلق الموسم الجديد من القارة الأوروبية من دون جمهور، وذلك بعد الفوضى العارمة التي أحدثها فيروس كورونا المستجد. وكان من المفترض أن ينطلق الموسم الجديد في 15 آذار/ مارس من حلبة البرت بارك الأسترالية التي حلّ فيها السائقون والفرق، لكن الأطراف المعنيّة وجدت نفسها مجبرة على إلغاء السباق، بعد أن قرر فريق ماكارين الانسحاب نتيجة إصابة أحد العاملين فيه بفيروس «كوفيد-19».

وكانت تلك بداية الفوضى في روزنامة الموسم الجديد، إذ أُرجئت بعدها سباقات الصين والبحرين وأذربيجان وفيتنام وهولندا وإسبانيا وكندا، كما أُلغي أيضاً سباق موناكو في ظلّ توسع رقعة تفشّي الفيروس وعدد الضحايا التي حصدها حتى الآن في العالم بأجمعه. وعلى الرغم من الواقع المأساوي الذي فرضه «كوفيد-19» وتسبّبه بتوقف الأحداث الرياضية حول العالم، كان براون متفائلاً إلى حدّ كبير في حديثه إلى شبكة «سكاي سبورتس» الرياضية، قائلاً: «من وجهة نظرنا، تبدو الظروف مواتية لأن يبدأ الموسم من أوروبا، وقد يكون سباقاً خلف أبواب موصدة (من دون جمهور)». وأوضح «أنه بإمكاننا إعداد بيئة مغلقة، حيث تصل الفرق بطائرة مستأجرة ثم نقوم بنقلها إلى الحلبة، مع الحرص على أن يخضع الجميع لفحص الفيروس، وألّا يكون أيّ شخص عرضة للخطر. سنخوض سباقاً من دون متفرّجين. هذا ليس الحل المثالي لكنّه أفضل من ألّا يكون هناك أيّ سباق على الإطلاق»، مذكراً بأن ملايين الأشخاص اعتادوا أصلاً على متابعة السباقات من المنزل عبر شاشات التلفزة. وفي ظلّ الإلغاء والإرجاء وتأخّر انطلاق الموسم، وافق المجلس الأعلى لرياضة المحركات الاثنين الفائت، بعد اتفاق مع فرق البطولة، على تمديد العطلة الإجبارية. وعادة ما تكون العطلة الموسمية في فصل الصيف، وتحديداً في شهر آب/ أغسطس حيث يتم إغلاق المصانع كافة لمنح العاملين والسائقين فرصة التقاط أنفاسهم، لكن في ظلّ الواقع الذي فرضه فيروس «كوفيد-19»، لن تكون هناك أي عطلة هذا الصيف في حال اتّخذ القرار بأن يُقام الموسم، وذلك بعد اعتمادها في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل.

وبعد الاجتماع عبر الاتّصال بالفيديو بين مختلف الأطراف في الفورمولا 1، وافقت الفرق بالإجماع على تمديد هذه العطلة الإجبارية من 21 إلى 35 يوماً، أي تمديدها أسبوعين إضافيين على

> **وافقت الفرق بالإجماع على تمديد هذه العطلة الإجبارية من 21 إلى 35 يوماً**

من المتوقع أن تكون جائزة فرنسا هي الأولى للموسم الحالي (أ ف ب)

أمل تحسّن الظروف في ما يتعلق بوباء كورونا.

ويأتي ذلك بعد تأكيدات من إدارة الفورمولا 1 بمنح عدد كبير من العاملين الإداريين إجازات طويلة الأمد، إضافة إلى خفض رواتب المسؤولين الكبار بنسبة 20 في المئة.

وبحسب الروزنامة المبدئية بعد الإرجاء والإلغاء، سيكون سباق فرنسا الأول على الروزنامة في 28 حزيران/ يونيو على حلبة بول ريكار، ويأمل براون أن يشكّل هذا السباق بداية الموسم الجديد لأن «القدرة على تقديم حدث رياضي وإلهاء الناس، سيكون لهما فائدة كبيرة في الأزمة التي نمرّ بها».

ورأى براون أن هناك إمكانية لإقامة 18 أو 19 سباقاً (من أصل 22 كانت مقرّرة قبل تفشّي الفيروس) إذا انطلق الموسم في تموز/ يوليو، موضحاً «بالنسبة إلى أيّ بطولة عالم، فإنّ إقامة ثمانية سباقات على الأقل أمرٌ ضروري وفقاً لقوانين الاتحاد الدولي للسيارات (فيا). يمكن الوصول إلى هذا الحد الأدنى إذا بدأنا في تشرين الأول/أكتوبر. وهنا تكمن النقطة الحاسمة» في قرار إقامة الموسم أو إلغائه، مشيراً إلى أن إمكانية امتداد الموسم حتى 2021 لا تزال قيد الدرس.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

كيف تبني إمبراطورية؟

صرامة آشور

حسن الخلف *

زُعم أن الملك بطليموس الأول (مؤسس سلالة البطالمة والجد الأكبر لكليوباترا) سأل عالم الهندسة اليوناني إقليدس، إن كانت هناك طريقة أسهل لتعلّم الهندسة، فأجابه إقليدس: «لا ليس هناك طريق ملكي لتعلّم الهندسة». الطريق الملكي الذي قصده إقليدس، كان الطريق الملكي الإخميني الذي أسسه الملك داريوس العظيم (522 ق.م – 486 ق.م) الذي يُعتبر منظم الإمبراطورية (550 ق.م – 330 ق.م) بعدما عصفت بها الثورات وكادت تتفكّك. الطريق الملكي هذا كان درة عصره، وهو العصب والشبكة التي قامت عليها أولى الإمبراطوريات، فبدونه لا طرق بريد ولا ضرائب تُجبى، ولا فرمانات ملكية تصل. يمكنك أن تقرأ على واجهة محطة جيمز فارلي وهي محطة البريد الرئيسية بنيويورك، وصفاً للطريق الملكي هذا، حتى ظن البعض أنه شعار مؤسسة البريد الأميركية. هذه الكلمات المعبرة في الحقيقة لهيرودوتس وهو يصف الطريق الملكي الإخميني إذ يقول:

«ليس هناك شيء في العالم يسافر أسرع من سعاة البريد الفرس، فهم يقيمون بمحطات ولكل رجل منهم فرس، لا يوقفهم ثلج ولا مطر ولا حرارة، ولا ظلام الليل يمنعهم من إنجاز المهمة الملقاة على عاتقهم بهذه السرعة».

(مجتزأ بتصرف، راجع الكتاب الثامن من «التاريخ» لهيرودوتس)

بالرغم من أن هيرودوتس ينسب اختراع البريد والطرق الملكية للفرس، إلا أننا نعلم اليوم وبفضل الاكتشافات الأركيولوجية أن الفرس ورثوا هذه المؤسسة الحيوية عن الإمبراطورية الآشورية (934 ق.م – 612 ق.م)، فالطرق الملكية هذه هي واحدة من أهم عناصر تركة هذه الإمبراطورية البائدة التي تسلّط على بقايا أوابدها مُؤخراً «داعش» تدميراً وتجريفاً (Frahm: 2017, p26).

لكن السؤال هنا هو ما أهمية الإمبراطورية الآشورية، وطرقها وبقية مؤسساتها التاريخية لنا؟ والآشوريون لم يكونوا أكثر تقدّماً علمياً من البابليين والمصريين، ولم تكن إمبراطوريتهم هائلة الحجم كتلك الإخمينية (فهذه أربعة أو خمسة أضعافها)، أو الرومانية أو العربية الإسلامية لاحقاً. كما أن تجربتهم الإمبراطورية لم تكن الأولى كما يحاجج بعض المتخصصين، فلقد سبقهم الأكديون في الألفية الثالثة، ولربما المصريون في الألفية الثانية. كما لم يعرف عن الملوك الآشوريين بأنهم كانوا رجالاً لطفاء بل كانوا ذورة في العنف والقسوة والاستكبار. بالنسبة إلي، فإن الدولة الآشورية هي أول نموذج لإمبراطورية يمكننا تتبعه ودراسة تفاصيله بشكل علمي وموثّق إلى حدّ كبير لكثرة ما وصلنا من سجلاتها مقارنة بغيرها. الأمر الآخر كما يقول عالم الآشوريات الألماني إيكارت فرام، أن نهجها الذي اختطّته لنفسها بتخطيط إدارة الدولة والمؤسسات والخدمات التي طورتها أو ابتكرتها، غدا النموذج الذي سيُستنسخ في تشييد الإمبراطوريات الفارسية والخلافة الإسلامية حتى السلطنة العثمانية (محاضرات جامعة ميونيخ)، Frahm (ed) 2017).

لكن للتجربة الآشورية أهمية أخرى، خاصة بالنسبة إلى منظري الوحدة وخلق الأمم وبناء القوميات، وهو أنها لربما كانت أول تجربة «لبناء شبه قومي» وتوحيد قسري في المنطقة.

نجح الملوك الآشوريون في توحيد الهلال الخصيب، وتغيير تركيبته الثقافية لتكون أكثر تجانساً وإنتاجية، مؤسسين بذلك لمجتمع منتج ودافع للضرائب بامتياز كما تصفه عالمة الآشوريات النشطة كارين رادنر. في حين يضيف فرام في وصفهم، أنهم لم يكونوا فقط قساة، إنما كانوا أيضاً يؤمنون بالصرامة والنظام ولربما كان هذا الإيمان أحد أسباب قسوتهم.

تفسّر لنا رادنر ختم الدولة الآشورية المسمى (أونكو) وهو عبارة عن مشهد لملك آشوري يصرع أسداً بخنجرين. الأسد يرمز للفوضى الكونية التي تهدّد الحضارة والدولة، والخنجران يرمزان إلى شجاعة الملك وضراوة المواجهة (راجع محاضرة رادنر، جامعة شيكاغو ربيع 2019).

فمثلاً، ما كان للسلطة الآشورية أن تتسامح مع القبائل الرعوية الهائمة حول حقول الزرّاع وفي مسالك التجار، لذا كانت الدولة توطن هذه القبائل كزرّاع، أو تلحقهم بجيشها أو تطاردهم وتفنيهم. هذا الموقف عبّر عنه الملك سرغون الثاني (722 ق.م – 705 ق.م) حين عبر عن استفظاعه وجود عشائر رعوية بلا ملك (قصد العرب هنا)، لأن هؤلاء سيخلقون قوانينهم الخاصة، لا يحاسبهم أحد ولا يسهمون في مشروع المملكة، كان هذا بالنسبة إلى الآشوريين بمثابة «كفر وجحود» لإرادة الإله أشور.

من الواضح أن نظرة الملوك الآشوريين للرعية تشبه نظرية الدولة القومية الحديثة على الأقل في هذا الجانب بغضّ النظر عن إيماننا بها. فأغلب الدول الحديثة كانت تسعى للسيطرة ما أمكن على كل مواطنيها ودمجهم بعجلتها الاقتصادية وترسانتها الأمنية، لتفعيل الطاقة القصوى الكامنة في كل المجتمع وضمان عدم تحولهم إلى عنصر اختراق أجنبي وتخريب داخلي.

لكن السؤال هنا هو ما هي أهمية الإمبراطورية الآشورية، وطرقها وبقية مؤسساتها التاريخية في تنظيم الدولة والمجتمع بالنسبة إلينا؟ الآن بتحليلنا للبريد الآشوري وكيفية عمله، فنحن هنا نعرض عليكم فلسفة الانضباط والحرفية الإدارية التي خلقها الآشوريون بصرامتهم وقسوتهم، وفرضهم لأول مرة بنية اتصالات وأمن شملت المشرق كله، وستقدم لخلفائهم الكلدان والفرس والسلوقيين بناءً حضارياً جاهزاً. نحن هنا أمام مؤسسة تاريخية تساعدنا دراستها في فهم ظروف تطوّر ونشوء نسق الدولة الإمبراطورية في منطقة الهلال الخصيب.

حوران شاري، بريد الملك شلمنص

«حقاً! الرسالة التي دبجتها، يجب أن تحرر بهذه الطريقة حصراً، فهذه قاعدة راسخة!»

رد الملك سرغون الثاني الغاضب أثناء مراسلته حاكم ولاية أور.

(Radner: 2014, p84)

الطرق الملكية الآشورية التي تحدثنا عنها في المقدمة، كانت تُعرف باسم «حران شاري» أي الطرق الملكية أو «حول شاري» أي طريق الملك. وكانت تخدمها محطات للاستراحة عُرفت بـ«بيت ماردياتي» (Frahm: 2017, p26). من هنا جاء اسم حران أي الطريق حيث كانت على الطريق الممتدة مباشرة من نينوى إلى أضنة. هذا أيضاً يفسر معنى اسم الموصل (وريثة نينوى) فاسمها المعرّب المشتق من شبكة الطرق هذه يعني الطريق الرابط. هنا ترى العالمة الألمانية كارين رادنر أن طرق الـ«حران شاري» أو الطرق الإمبراطورية، هي الشرط الأول للحديث عن إمبراطورية، لكن هذه الطرق لم تكن للتجارة، فهذه لها طرق أخرى موازية، إنما هي لنقل البريد الملكي والبيرقراطي، والذي سيضيف الرومان له الطرق المعبدة. هي قد تشبه ما يسمّى في بعض بلادنا بالخط العسكري المستعجل، أي الطريق السريع المستخدم حصراً من قِبل الأمن والجيش لا المدنيين.

قد يسأل سائل أليس هذا النظام قديماً قدم الممالك والولايات؟ تجيب رادنر ولها فصل كامل في هذا الموضوع، بلا، ليس تماماً، حيث إنه بعكس نظم المراسلة المصرية، والحثية والبابلية الرسمية السابقة، حوّل الآشوريون المراسلة الملكية إلى عملية منظمة، ومنضبطة، ومكلفة، تدعمها مؤسسة كاملة وذلك على الأغلب في عصر الملك شلمنصر الثالث (858 ق.م - 824 ق.م) (Radner: 2014).

أولاً، منع الآشوريون استخدام الموظفين لهذه الخدمة لأغراضهم الشخصية، وهو شكل إحدى أبرز آزمات نظم البريد السابقة (Radner: 2014, p5). ثانياً، اعتمدوا الرسائل المحفوظة بظروف طينية مجففة، (بحجم هاتف محمول)، تحوي اسم المرسل والمرسل له، مختومة بختم الدولة، لا يطّلع عليها أحد إلا المرسل إليه، وهي طريقة متّبعة منذ القدم في بلاد الرافدين (يمكنكم رؤية هذه الظروف اليوم في المتاحف وعلى عشرات المواقع الأركيولوجية على الإنترنت).

ثالثاً، اعتماد اللغة الأكدية المسمارية حصراً في المراسلة حتى مع الشعوب التي لا تتقنها، حتى أواخر القرن الثامن ق.م، لتدخل بعدها الآرامية كلغة ثانية رسمية في الإمبراطورية. سترث الدولتان الكلدانية والإخمينية اللغة الآرامية وستُعتمد في المراسلات.

رابعاً، من يكتب الرسائل الرسمية موظف يسمى «بيل طيمي» وتعني سيد المراسلات، وكان لهؤلاء أسلوب خاص وموحّد في تحرير الرسائل، ويمكن لمن يجيد الأكدية أو الآرامية أن يميّزه. عن غيره من أساليب الكتابة التي اعتمدها الموظفون والمستجدون منهم. اعتمد الـ«بيل طيمي» على لغة رسمية، دقيقة لا تقبل التأويل، فصيحة التعبير، بالغة التهذيب في التخاطب بين موظفي الدولة. ما يعني أنه كان هناك مؤسسة ما متخصصة تدرب هؤلاء الكتبة وتدير أمرهم. منع الملوك تعيين أي موظف دون كاتب من هذه الفئة. كما اشترطت الدولة أن يأتي هؤلاء الكتبة المحترفون من أشور القديمة حصراً وهي المثلث المكوّن من مدن (أشور، أربيلا، نينوى)، بحيث إنه كان يمنع توظيف أيّ كان من أي ولاية بل كان يتعيّن عليه أن يأتي من مدارس هذا المثلث.

ستُرث الإمبراطوريتان الكلدانية والإخمينية، عن الإمبراطورية الآشورية هذه الشريحة الإدارية وستوظّفها تحت شروط مشابهة وتحت نفس الاسم «بيل طيمي». المثير هنا أنه يبدو أن كل بنات وأبناء الأسرة الملكية الآشورية دربوا على الكتابة وكان بعضهم من مستوى هؤلاء الكتبة المحترفين، حيث كان الملك سنحاريب يحرر رسائل أبيه سرغون.

خامساً، كانت الرسائل تكتب بطريقة لو اتلفت يمكن التعرف بسرعة إلى مصداقيتها، حتى لو بقيت منها كلمة، وذلك لتميّز أسلوب كتابتها (Radner: 2014, p5- P7, P66 – P70).

(blog.britishmuseum.org)

شبكة بيوت ماردياتي

«عسى أن يُمحى اسمك، وتُمحى ذريتك، وذرية أولادك وبناتك من الأرض كبقل عقيم»

لعنة شعبية آشورية

كانت هناك طريقتان لإيصال الرسائل، الأولى هي عبر ساعٍ واحد يأخذ وقته سالكاً طرقاً معبدة وهو ما فضله الإمبراطور الروماني أوغسطين (27 ق.م – 14م)، على نظام التناوب الأسرع الذي يتولّاه عدة ساعاة. يركب كلّ ساعٍ دابته لمسافة محدّدة حتى يصل إلى محطة معينة فيسلّم الرسالة لساعٍ آخر، أو يستبدل بغاله في محطات بيوت ماردياتي.

لكن يبدو أن شبكة «حران شاري» ساعدت في إحياء مناطق مهملة عبر رفد كل محطة بيت ماردياتي بمستوطنة زراعية جديدة في المناطق الخالية. لدينا رسالة من والي صُبوتو (سوبا الآرامية) في سهل البقاع بلبنان إلى الملك، يشكو له قلة الأيدي العاملة في ولايته وأن ليس فيها مهندس واحد، ويقترح على الملك أن يسمح له بتوطين 30 عائلة في بقعة أرغيت، ومنحهم بيوتاً وحقولاً ليساهموا في خدمة بيوت ماردياتي على الطريق الملكي (Eph'al: 1982, p96) (Radner: 2014, p76).

عمل الآشوريون أيضاً على توسيع الطرق داخل المدن الكبيرة وإنارتها، وفرضوا عقوبات صارمة جداً (تصل إلى حدّ الموت) على من يتجاوز على الطريق العام بالبناء أو غيره. لدينا نصبان وُجدا في نينوى في عصر الملك سنحاريب (705 ق.م - 681 ق.م)، يشرح فيهما أسباب توسيع الشارع وإنارته،

للتجربة الآشورية أهمية أخرى خاصة بالنسبة إلى منظري الوحدة وخلق الأمم وبناء القوميات، وهو أنها لربما كانت أول تجربة «لبناء شبه قومي» وتوحيد قسري في المنطقة

وبعدها يضع تحذيراً شديداً، إذ يقول «..إذا توسعت أسس بيت أحدهم لتتجاوز حول شاري، فسيشنق على عمود فوق بيته» (Radner: 2014, p72). لكن أغلى حلقة ثمناً ضمن هذه البنية البريدية كانت الـ«دونو» أي البغل، فهو أغلى من الحصان والعبيد بحيث تصل غرامة فقدان أحد هذه البغال إلى قرابة 30 منًا من الفضة أي ضعف سعر العبد ثلاثين مرة. لماذا؟

البغال كانت نادرة، فهي حيوانات عقيمة، ناتجة من تزاوج حمار بفرس. تمتد حياة البغل العملية قرابة 20 عاماً بعكس أبويه. يرث البغل قوة تحمل الحمار والكثير من سرعة الحصان، وقد ينمو ليفوق والديه قوة وارتفاعاً، كما أنه سباح ماهر، ومثالي للطرق الجبلية، وتلك الوعرة. لكن فترة نمو البغل أطول، فهو يحتاج لخمس سنوات ليبلغ، وهذا يتطلّب عملية عناية وتدريب مكثّفة وحساسة ومن هنا يأتي ارتفاع أثمانها (Radner: 2014, p73).

المسافات والوقت اللذان كان يجب أن يقطعهما السعاة حُدّدا سلفاً، بعدما درس الآشوريون أسرع الطرق وأقصرها من مدينة إلى أخرى. المثال الأبرز لذلك هو الطريق الرابط مثلث أشور بولاية قبي (أضنة اليوم)، وهو بقارب 700 كلم وفق طيران غراب. فرض الآشوريون على ساعاتهم أن يقطعوا بالضبط هذه المسافة والتي يفترض أن تأخذ منهم قرابة خمسة أيام، مهما صادف الساعي من أنهار أو مرتفعات أو منحدرات. وفق رادنر هذه أول مرة يتم فيها توظيف البغال في مشروع حساس وضخم هكذا، ما نفخها تلك الأهمية هو أنها أول مرة يُفصل فيها بين الرسالة والساعي الأمر الذي جعل المهمة جماعية أو مؤسسية. هنا حدد الآشوريون المسافات بين مدن عصرهم، وظلت طرقهم والمدد الزمنية المحددة تلك معتمدة لدى كل الممالك التي توالت على مشرقنا، حتى وصول التلغراف إلى السلطنة العثمانية عام 1865م، أي لثلاثة آلاف عام (Radner: 2014, p73).

عيون وآذان، لملك ذي عزم

يروي المؤرخ اليوناني بلوتارخ (ت 120م) أن الملك سلوقس الأول (305 ق.م - 281 ق.م) مؤسس الدول السلوقية وكان أحد حلفاء الإسكندر في الأصل، ضاق ذرعاً بكثرة التقارير والرسائل الرسمية التي كان عليه أن يتعامل معها (Radner: 2014, p7). سلوقس كما هو واضح لم يكن مدرّباً لأداء هذه المهمة، فهو ضابط عسكري بالأصل.

الإدارة السلوقية كانت خليطاً من الفرس والمشارقة واليونانيين، لا بدّ أن اليونانيين كان لديهم الكثير ليتعلّموه من زملائهم الشرقيين في أصول إدارة الإمبراطوريات. لكنني أتوقع الشيء نفسه بالنسبة إلى خلفاء الآشوريين أي الكلدان والإخمينيين، فكلّ تعلم الكثير من فنون الإدارة الإمبراطورية من الآشوريين.

فكل من نابوبلاصر (658 ق.م – 605 ق.م) مؤسس الدولة الكلدانية في بابل وقورش العظيم (559 ق.م – 530 ق.م) مؤسس الإخمينية في فارس، واجها نفس موقف سلوقس من إدارة الإمبراطوريات. نبوبلاصر كان ثائراً متمرداً بالأساس، بينما كان قورش فاتحاً عظيماً أكثر منه إدارياً، على عكس الملك داريوس الأكبر.

الطرق الملكية التي أحياها داريوس وطوّرها، لم تكن طبعاً فقط لنقل الأوامر الإدارية، بل كانت لها مهمة أخطر، وهي نقل أخبار التهديدات الأمنية التي تستهدف العرش. هذه هي شبكة عيون وآذان الملك التي أذهلت اليونانيين فكتبوا، عنها كهيرودوتس وبلوتارخ، بمعنى أن اليونانيين لم يشهدوا «جهاز مخابرات» بهذا الحجم والفعالية والنظام.

في الإمبراطورية الآشورية المندثرة كان يصل قصر الملك الاف التقارير سنوياً كما هو شأن الإمبراطورية الرومانية بعدها بقرون، كما أثبت سيمون كوركوران، وهو أمر مبهر إذا أخذنا الفرق الهائل بين حجم الإمبراطوريتين في الاعتبار (Radner: 2014, p7). اعتمد الملوك الآشوريون هنا على ما يسمى بالمنابع المتعددة للمعلومات. لذا، لم يكن الملك كما توضح هذه المراسلات يكتفي بتقرير وحيد، بل عدة تقارير بعضها تكمّل بعضها، وأحياناً كثيرة تناقض بعضها البعض.

التقارير كانت تجمع وتحلّل ويناقشها الملك وولي العهد وثقات الملك. هذا يعني أن نظام الملكية الآشورية كان يعتمد دائماً على الحضور القوي لملك نشيط ذي عزم، ذكي، ومدرّب بشكل جيد، وإن لم يكن كذلك فسرعان ما سيضعف ويطاح به.

الملكية الآشورية مرت بمراحل، منها وجود وزارة قوية وملك ضعيف، ومنها أوليغارشيا تشارك الملك الإدارة. لكن مع صعود الأسرة السرغونية من الملك تغلات بلاصر الثالث وبنيه (743 ق.م – 732 ق.م) صار حضور الملك أقوى، وصار يعمل كمدير مشروع صارم لربما أقرب لستالين منه لصورة هارون الرشيد المترف في المخيال الشعبي.

لنا في قضية حرب عدوتهم مملكة أورارتو الجبلية مع جيرانها وخسارتها للحرب مثال على ذلك. فقد كانت تصل إلى مقر الملك سرغون الثاني، عشرات التقارير (أغلبها لم يصلنا)، من مار إبسار وهو أحد ثقات الملك والذي كلف إدارة مدينة زاخو بشمال العراق ليكون قريباً من جبهة الحرب ويتابع الأحداث. هذا إضافة إلى تقارير أمراء الممالك التابعة لآشور والتي كان لها سفراء في مملكة أورارتو، ينقلون الأخبار كطرف ثالث من دون أن يثيروا شبهة أورارتو. كما كان هناك بلاط صهر الملك سرغون في مملكة طابال في الأناضول، الذي كلّف هو الآخر التجسس على مجريات الحرب (Radner: 2014، p86 -p92). كل هؤلاء المرسلين يعلمون أن الملك يتابع المسألة من عدة مصادر، وليس لديه وقت للإشاعات والقصص الزائفة. لذا كان على كل هذه المراكز أن تنتقي مصادرها وطبيعة معلوماتها بجدية قبل إرسالها.

لكن كلّ أجهزة الأمن لم يوظف الآشوريون النخب الإدارية والأمراء فقط للقيام بهذه المهمات، بل كان لهم الاف المخبرين والجواسيس وعملاء الأمن المحترفين وكثير من تقارير هؤلاء نجت من التلف ووصلتنا فتُرجمت ونشرت للقراء اليوم.

الطريف أن أحد هؤلاء الجواسيس كتب للملك أسرحدون (681 ق.م - 669 ق.م) شاكياً أنه يعيش حياة خطرة، إذ يقول «بسبب ما أسمع وأرى، وأنقله لسيدي الملك، يكرهني كثير من الناس، ويتآمرون للفتك بي» (Frahm: 2017, p188).

الخاتمة

ترى رادنر أنه من العبث الحديث عن إمبراطورية إن لم تكن أجزاؤها مترابطة بشبكة اتصالات، وهنا كان البريد الملكي الآشوري التجربة الجدية الأولى. لأن التوسع العسكري لوحده لا يصنع إمبراطورية، إن لم تكن مدارة ومحكومة بفعالية.

بفضل هذه الشبكة ضمن الآشوريون أمن الطرق التجارية، ونهضوا بالمشاريع الاروائية العملاقة التي اكتشفت في شمال العراق والخابور في سوريا مثلاً، وتلك الزراعية في بلاد الشام وغرب إيران. تبنى الآشوريون سياسة التهجير ونقل الشعوب وتوطين العشائر بين أرجاء الإمبراطورية لإحياء مناطق ومعاقبة شعوب وتحضير أخرى، وفرض هويات وخلقت أخرى.

خرج الهلال الخصيب (العراق وبلاد الشام) من هذه التجربة القاسية منطقة منظمة إدارياً، منتجة اقتصادياً، بفضل دافعي الضرائب وخطوط التجارة، يكاد يكون ذا هوية لغوية واحدة هي الآرامية، وجاهزاً ليكون مقراً لسبع إمبراطوريات لاحقة، وقلب العالم القديم. الآن من ناحية هذا كله قد يفسر لمَ خرج اليونانيون «الأحرار» (اقرأ البرابرة) بتفسيرات فوقية حول الشرقيين، كونهم فيهم أخلاق العبيد والخنوع، في تصوري، في ضوء ما تقدم، أنهم واجهوا لأول مرة حضارة منتجة دافعة للضرائب مطيعة لحكومتها. لكن من ناحية أخرى فهم اليونانيون سريعاً، أنّ لا مجال لبناء دول قوية تنهض بمشاريع حضارية كبرى بدون شعب اكتسب ثقافة عمل، ويلتزم بالقوانين ويدفع الضرائب، فلم يقيموا نظماً ديموقراطية في بلادنا بل استنسخوا إمبراطورياتنا، ولعلّ هذه واحدة من مآثر الآشوريين.

* كاتب عراقي

تآكل مفاهيم راجت في الصحافة العربية

محمد سيد رصاص *

في مرحلة ما بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، أواخر عام 1991، راجت وسيطرت مفاهيم على أجواء الصحافة العربية، مثل «نهاية التاريخ» و«نهاية الأيديولوجيا» و«ما بعد اليمين واليسار: الطريق الثالث» و«العولمة» و«الأحزاب لاتقوم على خطّ فكري توليدي للخط السياسي بل على مجرد البرنامج السياسي». لم تكن المفاهيم من إنتاج عربي، بل غربي، حيث جاءت من عند فرانسيس فوكوياما صاحب مقولة «نهاية التاريخ» عام 1989، الذي كان ضمن تيار «المحافظين الجدد» الذي مزج بين اليمين الفلسفي المعادي لتيار الحداثة الغربية، وبين الليبرالية الجديدة كمذهب اقتصادي، ومن عند أنطوني غيدنز صاحب «الطريق الثالث»، الذي قدم غطاءً أيديولوجياً لتحوّل «حزب العمّال» البريطاني نحو اليمين، مع فوز طوني بلير برئاسة الوزارة البريطانية عام1997. سيطر تيار «المحافظين الجدد» على إدارة بوش الابن في واشنطن، وسيطرت أفكار غيدنز على «حزب العمّال» البريطاني في فترة بلير. اجتمع بوش الابن وبلير على غزو العراق عام 2003، وقد أيّد المتلقّون العرب لأفكار فوكوياما وغيدنز غزو العراق باعتباره «اقتلاعاً للديكتاتورية».

إذا فحصنا من تلقّى مفاهيم فوكوياما وغيدنز عند العرب، نجد أنّ غالبيتهم من الشيوعيين والماركسيين الذين خلعوا القميص الأحمر على عجل في مرحلة ما بعد السوفيات، بعدما كانوا يحملون أفكار «سمة العصر: التحوّل من الرأسمالية إلى الاشتراكية» و«الوسط في الفكر والسياسة بين اليسار واليمين» و«العالم مقسوم ومتصارع بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية وحليفة الأخيرة حركة التحرّر الوطني». لم يكن انتقالهم إلى أفكار فوكوياما وغيدنز نتيجة فحص فكري ـ سياسي لتجربتهم ومفاهيمهم السابقة، بل عن شعور أيتام بحاجة إلى أبٍ جديد أو حاجة إلى مركز عالمي أو «رفاق كبار»، كما كان يقول خالد بكداش عن السوفيات بأنهم «الرفاق الكبار» في إضمار ضمني بأن الشيوعيين السوريين هم «الصغار» بالقياس إلى من يصفهم بـ«الكبار». كان انتقال هؤلاء السلس من موسكو إلى واشنطن، نتيجة هذه الآلية التي تُبنى فيها الأفكار المحلية من خلال صلتها بمركز عالمي فاعل وقوي ومنتصر، كما كان نموّ الحركة الشيوعية العربية في مرحلة ما بعد خروج الاتحاد السوفياتي منتصراً عام 1945 من الحرب العالمية الثانية، وليس من خلال زرع الماركسية في التربة المحلية، كما فعل الماركسيان ماوتسي تونغ وهوشي مينه في الصين وفييتنام.

بغضّ النظر عن تحوّل فوكوياما لاحقاً عن أفكاره، وعن كون تأثير غيدنز عابراً وقصيراً، إلا أنه لا يمكن القول بأنهما لم يكونا تعبيراً عن حالتين فكريّتين حقيقيتين، الأولى تتعلق بيمين أميركي جديد وجد نفسه مع رونالد ريغان وجورج بوش الأب والابن، منتصراً في معركة الحرب الباردة على السوفيات، ووجد أنّ أفكار اليمين التقليدي ليست مناسبة في مرحلة (القطب الأميركي الواحد للعالم)، والثانية هي انعكاسٌ لتحوّلات الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية نحو اليمين وتكيّفاتها مع الانتصار الأميركي على السوفيات. عند العرب، كانت تلك المستجلبات الفكرية ليست تعبيراً عن حالة فكرية حقيقية، كما كانت حالة روجيه غارودي عندما انتقل من الماركسية إلى الفكر الإسلامي أو الحالة المعاكسة التي كانت عند القيادي الشيوعي السوداني أحمد سليمان، عندما انتقل من الحزب الشيوعي السوداني ليصبح قيادياً في «الجبهة القومية الإسلامية» بزعامة حسن الترابي. فمعظم هؤلاء المتحوّلين عن الماركسية لم يكن عندهم إدراك وإلمام معرفيّ بما كان عند فيلسوف «المحافظين الجدد» ليوشتراوس (1899 - 1973). ولا بما عند منظّرهم الاقتصادي ميلتون فريدمان (1912 ـ 2006)، ولا بالسار الفكري للاشتراكية الديموقراطية منذ بداية تبلورها الفكري مع إدوارد برنشتاين عام 1898 وصولاً إلى غيدنز. أرادوا فقط معالجة حالة الفراغ الفكري ـ السياسي ـ التنظيمي، التي تولّدت عندهم بتأثير سقوط السوفيات، وهذا كان شاملاً ليس فقط لمن كان تابعاً لموسكو في الأحزاب الشيوعية العربية الرسمية، بل للكثير من المتخاصمين معها من الشيوعيين والماركسيين العرب الذين على ما يبدو كانوا ينظّرون للحزب الشيوعي السوفياتي، كأب أو كـ«الرفيق الكبير» حتى وهم متخاصمون معه. مع هذا، فإن هؤلاء بأفكارهم الجديدة المستجلبة التي عبّرت عن تحوّلاتهم الجديدة، استطاعوا الهيمنة على الأجواء الفكرية للصحافة العربية، وكانت هيمنتهم طاغية في فترة 1992 ـ 2008. صالوا وجالوا وساعدهم في ذلك أن اليسار العربي، بجناحيه العروبي والماركسي، كان مهزوماً سياسياً وفكرياً، العروبيون مع هزيمة حزيران 1967، والماركسيون مع سقوط السوفيات عام 1991، ولم يستطيعا القيام على أرجلهما فكرياً وسياسياً من بعد تلك الهزيمتين حتى الآن وتقديم بديل فكري ـ سياسي جديد لما كان يقدمه ميشال عفلق وعبد الناصر ولينين وستالين. تمّت هيمنة فكرية ـ سياسية لهؤلاء، ولم يتجرّأ إلا القلّة على مقارعتهم فكرياً وسياسياً، وكان هؤلاء القلّة في موقف دفاعي. قام هؤلاء من الماركسيين ـ الشيوعيين السابقين، بسدّ الطرق في المنابر الصحافية أمام الرأي الآخر المخالف لهم، وفتحوا الطرق أمام مساريهم الفكريين والسياسيين حتى ولو كان الأخيرون يملكون مهوبة أقل في الكتابة، وفي كثير من الأحيان لا يملكون هذه الموهبة. ساعدهم في ذلك أن التيار الإسلامي الذي كان في مرحلة صعود سياسياً وتنظيمياً في فترة 1967 ـ 2013 لا يملك حالة الهيمنة الفكرية في أجواء الصحافة العربية، مما ترك الساحة فارغة لهم.

اللافت للنظر أن «المحافظين الجدد» قد ماتت في واشنطن مع فشل الاميركيين في تجربتهم العراقية، ومع نشوب الأزمة المالية ـ الاقتصادية في نيويورك في 2008

اللافت للنظر، أن أفكار «المحافظين الجدد» قد ماتت في واشنطن مع فشل الأميركيين في تجربتهم العراقية ومع نشوب الأزمة المالية ـ الاقتصادية في نيويورك، عام 2008، وأنّ أفكار أنطوني غيدنز قد غدت منسية في لندن مع فشل طوني بلير، ومن ثم عودة صعود حزب «المحافظين» البريطاني، أسوة بصعود اليمين الأميركي الجديد مع دونالد ترامب. ماتت وتآكلت الأفكار المستجلبة الجديدة لهؤلاء الماركسيين العرب السابقين، ولم يعودوا يجرؤون على طرح أفكارهم بالقوة نفسها التي كانوا يطرحونها في فترة 1992 ـ 2008 بعدما ضربت بالحائط في واشنطن ولندن. ولكن لحدّ الآن لم تُكسر هيمنتهم ولم يقدم بديل لهم عند العرب أسوة بما يحصل الآن في الغرب من قِبل يمين جديد ويسار جديد يضعان فوكوياما وغيدنز واللينينية ـ الستالينية السوفياتية في سلة المهملات.

يقول جورج لوكاتش: «بالفعل، إذ يهيمن عليه معنوياً التمزّق ويعوض عنه ونيف التكبر فإن الشيوعي ـ سابقاً لا يستطيع أبداً بعد الآن، أن يصير من جديد شخصية منسجمة متّسقة» (كتاب «تحطيم العقل»، الجزء الرابع، دار الحقيقة، بيروت 1982، ص167). وهنا يجب طرح السؤال التالي: ألا تعبّر الهيمنة الفكرية لهؤلاء عن أزمة ومرض الفكر السياسي العربي، وخاصة أنه حتى الآن لم يقدّم بديلاً لأفكارهم كما حصل في الغرب من اليمين واليسار، خلال السنوات العشر الأخيرة، لأفكار فوكوياما وغيدنز؟

* كاتب سوري

العراق

«كاكا مصطفى»... والوقوف على الرمال المتحرّكة

نور أيوب

«... كاكا مصطفى» بالكردية، وبالعربية «رفيق مصطفى»، هكذا وصف رئيس الجمهورية العراقية، برهم صالح، رئيس الوزراء المكلّف مصطفى الكاظمي. صداقةٌ تتعدى الإطـار «الشخـصـي»؛ فـعلاقة الكاظمي بـ«إقليم كردستان» تعود إلى الثمانينيّات حين كان «ثوريّاً إسلاميّاً» غادر الجنوب إلى الشمال خوفاً من بطش نظام صدام حسين. من ثَمّ، توجّه إلى القارة الأوروبيّة متنقّلاً بين بلدانها لاجئاً سياسيّاً، لكنه فرض مع الأيّام حضوره كواحد من رجال المعارضة في الخارج، ليعود بعد احتلال القوّات الأميركيّة العاصمة بغداد في 9 نيسان/أبريل 2003.

لم يكن في حسبان الصحافي، الذي اختار شهرة «الكاظمي» منذ كان معارضاً، أن يتولّى يوماً منصب رئيس الوزراء في «عراق ما بعد صدام». التحوّل الكبير في مساره المهني كان عام 2016، عندما شغل منصب رئيس جهاز المخابرات. فطوال السنوات الأربع الماضية عمل على بناء شبكة واسعة من العلاقات مع أقطاب «متناحرة» في الميدان العراقي، معزّزاً بذلك موقعه ومكانته على حدّ سواء، ليكلّف أمس بتأليف حكومة انتقاليّة لإجراء انتخابات تشريعيّة في غضون عام واحد على أبعد تقدير.

بدءاً من اليوم، يخوض الكاظمي سباق التأليف ضمن المهلة الدستوريّة المحدّدة بـ30 يوماً، وكفّة نجاحه في مدّة «قياسيّة» مرجّحةٌ على حساب الفشل. أنهى الرجل مبكراً صياغة «منهاجه الوزاري»، وهو في صدد تأليف حكومة تحظى بدعم الأطراف المحلّيين، وبمشاركة وجوه تعدّ تكنوقراطيّة شابّة. حكومة الكاظمي المرتقبة، الممنوحة غطاءً إقليميّاً ودوليّاً، وتحديداً من إيران والولايات المتحدة، يصفها البعض بأنها جزء من مشهد «تفاهم غير مباشر» بين القوّتين. تفاهمٌ يطاول المنطقة من أفغانستان إلى شواطئ المتوسّط والسواحل اليمنيّة.

التهدئة تلوح في الأفق، لا المواجهة، بإجماع أكثر من مصدر رفيع. المشهد العراقي يترجم توجّهاً إيرانيّاً ـ أميركيّاً جديداً، لكون بلاد الرافدين ميدان الاشتباك الأوّل بين الطرفين. والكاظمي، وفق المعلومات، أبرز مهامه ضبط هذا الاشتباك في هذه اللحظة المفصليّة التي تمرّ بها المنطقة والعالم. ففي «زمن كورونا»، لا أحد يسعى إلى «المواجهة»، بل المساعي تصبّ في صياغة علاقات جديدة في المنطقة، ورسم حدودها. بعض القوى المحليّة أدرك ذلك مبكراً، وسعى إلى ترويج الكاظمي كخيار لا يستفزّ طهران، ويطمئن واشنطن في الوقت عينه؛ «العراق محكومٌ بالتدخلات الأجنبيّة، وانحيازه المطلق إلى معسكر دون آخر لا ينفع»، أنصار هذه النظريّة فاتحوا حلفاء طهران باقتناعاتهم. لكن الأخيرة رفضت الدخول في «بورصة» الأسماء، محمّلة الأحزاب والقوى مسؤوليّة خياراتها، من دون أن تضع «فيتو» على شخص بعينه (باستثناء عدنان الزرفي لأسباب كثيرة).

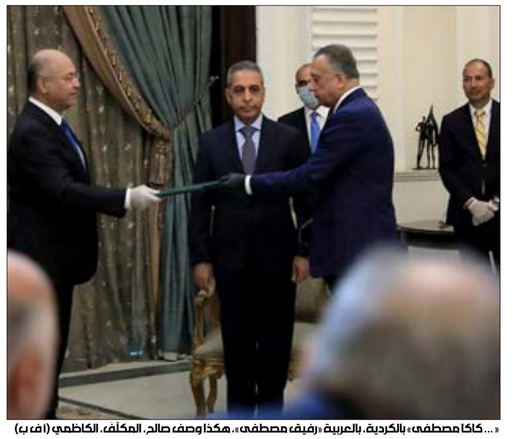
«... كاكا مصطفى» بالكردية، بالعربية «رفيق مصطفى». هكذا وصف صالح، الكلّف، الكاظمي (أ ف ب)

خيار الكاظمي أقرب إلى أن يكون تسوويّاً وصفقة رابحة بين القوى المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة جميعها. فالمرحلة الراهنة، وإن خُدّدت بالأشهر، تبقى مليئة بالألغام القديمة والمزروعة حديثاً على أيدي مختلف تلك القوى. وإن كانت التهدئة أمراً لا مناص منه، فإن الهوامش تضيق وتكبر وفق المستجدات، خاصّة أن رمال الرافدين سريعة التحرّك، وكلفة «الصمود» أمام المتغيّرات قاسية. مسار الكاظمي سياسيّاً في ذروته، وكلفة فشله من دون الاعتبار من دروس سلفه ستكون أقسى من نهايتهم «الجدليّة».

تقرير

خشية إسرائيلية من تصدّع العقوبات على إيران

علي حيدر

مع استمرار الحرب العالمية مع فيروس كورونا، والمخاوف من سيناريوات أسوأ صحياً واقتصادياً، لا يغفل العدو الإسرائيلي عن مواكبة التطورات خاصة لجهة ما قد تُنتجه من تهديدات وفرص على أكثر من مسار. ومن الواضح أن نجاح إيران حتى الآن في الحد من مفاعيل انتشار الفيروس بدّد رهانات إسرائيلية وأميركية في أكثر من اتجاه، خاصة محاولة واشنطن استغلال الوضع لابتزاز طهران ومحاولة جرّها إلى الاتصال المباشر. أما تل أبيب، فتتابع بقلق المواقف الأوروبية، خاصة لفرنسا وبريطانيا والمانيا، التي تجاوزت العقوبات على إيران بل شرعت في تزويدها بعتاد طبي وصحي.

لهذا، اتّخذ إسرائيلياً مسارَ مضاد بدأ باتصال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بوزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، الذي أكد أن «التزام الولايات المتحدة أمن إسرائيل لا يخضع للتغيير». وبالاستناد إلى ما نقلته صحيفة «هارتس»، يبدو أن منبع الخشية الإسرائيلية لا ينطلق من كون الخطوة الأوروبية قد تساعد إيران على مواجهة «كورونا»، بل لجهة أنها قد تشكل تحولاً باتجاه انهيار منظومة العقوبات بأسرها، وتحديداً ما يتصل بالقيود التي تحول دون تعامل القطاع المصرفي الأوروبي مع طهران. ومما يكون قد ساهم في تعزيز المخاوف في تل أبيب أن بيان البلدان الثلاثة ينطوي على مؤشرات على عودة بنوكها للتعامل مع الجمهورية مستقبلاً.

بالمقارنة مع رهانات راودت أعداء إيران، كانت إسرائيل تأمل بل تسعى إلى أن يتحول الفيروس إلى عبء إضافي على الواقع الإيراني بالمستوى الذي يفاقم الوضع الاقتصادي ويدفع نحو انهيار النظام أو خضوعه، لكن تبيّن أن التطورات تحركت بالاتجاه المغاير. في هذا السياق، لفت الباحث شموئيل مئير إلى أن هدف نتنياهو من العقوبات هو «صفر اجهزة طرد مركزي... صفر تخصيب»، لكن جراء الظروف المستجدة عاد نتنياهو إلى «عقيدة التخويف» من البرنامج النووي الإيراني، في إشارة إلى إمكانية عودة التهديد النووي إلى قلب السجال الإسرائيلي الداخلي. وينطلق هذا التقدير مما ذكرته صحيفة «يسرائيل هيوم» عن مخاوف من أن «تستغل إيران الجائحة في تطوير البرنامج النووي».

> **تنبع مخاوف نتنياهو من مآلات التغيير المتسارعة دولياً وإقليمياً**

لكن في الظروف التي تشهدها إسرائيل على وقع «كورونا»، يمكن التقدير أن نتنياهو أبعد ما يكون من الانشغال في قضايا خارجية لحسابات سياسية وإعلامية، خاصة أنه استطاع إحداث خرق جوهري مع تفكيك تحالف «أزرق أبيض»، ما يمهد له الطريق لتأليف حكومة يرجح أن ترى النور قريباً. مع هذا، لفت مئير، الذي سبق أن عمل في وحدة الأبحاث في «شعبة الاستخبارات»، وفي القسم الاستراتيجي لشعبة التخطيط الاستراتيجي في جيش العدو، إلى أن التقدير الذي أعدته الشعبة، «أمان»، يفيد بأن طهران لم تُقدم على أي تحرك جدي يدل على توجهها نحو تجاوز التزاماتها النووية. لذلك، يبدو أن مخاوف نتنياهو، ومعه بعض الأجهزة المختصة، تنبع من مآلات التغيير المتسارعة دولياً وإقليمياً، وإمكانية أن تستغل إيران ذلك. واستباقاً لأي مواقف داخلية معارضة، لا يتعارض تقييم نتنياهو بشأن البرنامج النووي مع الأصوات الداخلية التي قد يتعرّض لها من خصومه، كما حدث في محطات كثيرة.

على وقع المخاوف نفسها، تناول الباحث في «مركز هرتسليا المتعدد المجالات» أودي ايبنطال ما سماه «مساعي إيران لتوسيع مشروعها النووي»، مستنداً إلى إعلان طهران أنها تبذل مجهودها «على مدار الساعة» لتطوير وتشغيل أجهزة طرد مركزية. وقال إنه على الحكومة الجديدة أن تعطي المشروع النووي وإمكانية توسيعه «أولوية عليا» بجانب محاربة «كورونا»، خاصة أن «إسرائيل ركّزت أكثر في السنة الأخيرة على كبح تمركز إيران في سوريا خاصة، وفي المنطقة عامة». ايبنطال، الذي أمضى 25 عاماً في مناصب متعددة في الأمن، أوضح أن إسرائيل «لا تستطيع بناء استراتيجيتها على تغيير النظام في طهران، (جراء) قوة النظام الداخلية التي تأكّدت مرة تلو أخرى منذ الثورة»، مستدركاً: «حتى في سيناريو انهيار النظام، يمكن أن يأتي حكم متشدّد بقيادة الحرس الثوري، ولن يكون أقل التزاماً بالمشروع النووي... (على إسرائيل) أن تستيقظ من وهم أن الولايات المتحدة ستمنع بالقوة إيران من الحصول على سلاح نووي». وفي موقف ينطوي على إقرار ضمني بفشل الرهانات السابقة، والدعوة إلى مزيد من الواقعية، دعا الباحث إلى أن تطلب تل أبيب من واشنطن «استخدام دبلوماسية خلّاقة لتصحيح العيوب الجوهرية في الاتفاق النووي، وفي مقدمها بنود تتعلق بوقت انتهاء الاتفاق، وحقوق الرقابة والرصد للوكالة الدولية للطاقة النووية».

فلسطين

الحرب الاستخبارية بين طهران وتل أبيب: «الشعبية» وسيطًا!

غموضٌ أقرب إلى التضليل يكتنف الادعاءات الأخيرة لـ«جهاز الأمن العام الإسرائيلي» (الشاباك) القبْض على متهم في فلسطين المحتلة بالتخابر مع إيران من دون الكشف عن هويته، في حين تعود «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى دائرة الاتهام بمسؤوليتها ووساطتها في هذا التجنيد، بل مرّر «الشاباك» اسم أحد كوادر «الشعبية» المعروفين في لبنان علناً في القضية. وأصدرت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام لمواطن لم تفصح إلا عن عمره (50 عاماً) وتاريخ اعتقاله (16 آذار/مارس الماضي)، اتهم بالتواصل مع «جهات تابعة للمخابرات الإيرانية» بوساطة عضو الجبهة في لبنان خالد يماني الذي ادعت أنه يعمل لطهران، وأنه التقى الجاسوس المفترض في الدنمارك وفرنسا خلال نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2018.

تفاصيل الاتهامات غريبة ولا سيما «تراسل المشتبه فيه مع يماني عبر فايسبوك ليبلغه أنه لم يستطع استخدام جهاز التشفير»، إذ تبدو ثغرات كثيرة في الادعاء المنقوص كما لو كانت آلية احترازية لتخويف متعاونين فعليين مع إيران، خاصة بعد القضية الأكبر والأبرز العام الماضي، وهي إدانة وزير الطاقة في حكومة إسحاق رابين، جونين سيجيف، بـ«التجسس لإيران» والحكم عليه بالسجن 11 عاماً. أما الزج باسم «الشعبية»، فبات متوقعاً، ولا سيما منذ الكشف عن تفاصيل أو «الشاباك» نفسه، وفق مصادر تحدثت إلى «الأخبار»، مشيرة إلى تواصل حملات الاعتقال والتضييق على المؤسسات التابعة لها وبنيتها التنظيمية في الضفة المحتلة، وحتى داخل السجون وخارجها.

> **منذ «عملية بوبين» واسم «الشعبية» يرد كثيراً في الاتهامات الإسرائيلية**

تقول المصادر إن «قيادة الجبهة لا تعلق على ما يقوله العدو ولا ما تكتبه صحافته التي لا يمر يوم إلا وتشير فيه إلى الجبهة... هو يعرف أن الصراع بيننا لا يقل دائماً في وسائل الإعلام». كذلك، نفى يماني ما جاء في التقارير الإسرائيلية حول وساطته لتجنيد أشخاص لإيران، قائلاً لـ«الأخبار»: «هذا شرف لا أدعيه، لكنها ادعاءات زائفة. «عملية بوبين» واعتقال المنفذين المنتمين إلى الجبهة، فلا يكاد يمر يوم إلا وأصابع الاتهام تتوجه إلى كوادرها، في تقارير أمنية مرفوعة عبر السلطة الفلسطينية المؤسسة الصهيونية بعقيدتها الإجرامية تعتبر الفلسطيني متهماً دائماً، وما زلت منتمياً إلى حزب يؤمن بالكفاح المسلح، ولن يخيفنا العدو». بغض النظر عن الرواية الإسرائيلية والهدف منها، لا خلاف على أن هذه القضية وغيرها من القضايا المرتبطة بمحاولة اختراق المنظومة الأمنية الإسرائيلية لمصلحة قوى المقاومة تثير تخوفات وحساسية عالية في إسرائيل، خاصة أن المقاومة حققت إنجازات على صعيد حرب الأدمغة، فضلاً عن أن هذا المسار يهدد جهود التطبيع مع دول الطوق والمنطقة.

(الأخبار)

من هو مصطفى الكاظمي؟

مصطفى عبد اللطيف مشتّت، المعروف بالكاظمي، من مواليد 1967. يحمل رئيس الوزراء المكلّف شهادة البكالوريوس في القانون، وهو متزوجٌ ولديه طفلتان. غادر العراق عام 1985 عن طريق «إقليم كردستان» إلى إيران ثم ألمانيا فبريطانيا. اختار لقب الكاظمي خلال عمله صحافياً، وقد شغل رئاسة تحرير مجلة «الأسبوعية»، ليبرز لاحقاً في مجال حلّ النزاعات وتوثيق جرائم النظام السابق. بعد احتلال العراق عام 2003، الذي صادفت ذكراه أمس، عمل مديراً تنفيذياً لمؤسسة «الذاكرة العراقية» مساهماً في توثيق الشهادات والأفلام عن ضحايا «البعث»، وكذلك أدار مؤسسة «الحوار الإنساني».

عمل الكاظمي كاتباً لعمود، ومدير تحرير «قسم العراق» في موقع «المونيتور» الدولي، حيث ركّزت مقالاته على «تكريس روح السلم الاجتماعي». كما ألّف عدداً من الكتب أبرزها «مسألة العراق» و«المصالحة بين الماضي والمستقبل». بعدما تولّى حيدر العبادي رئاسة الوزراء، عُيّن الكاظمي على رأس جهاز المخابرات عام 2016، وفي عام 2020، رُشّح اسمه لرئاسة الوزراء بإجماع أقطاب «البيت العراقي»، ليكون بذلك خلف المستقيل عادل عبد المهدي، إن نجح في مهمته.

(الأخبار)

وفيات

منتدى سفراء لبنان ينعى بمزيد من الأسى سعادة السفير أحمد ابراهيم ويشارك أسرته والعائلة الدبلوماسية أخلص مشاعر الحزن والتعاطف.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

استراحة

كلمات متقاطعة 3424

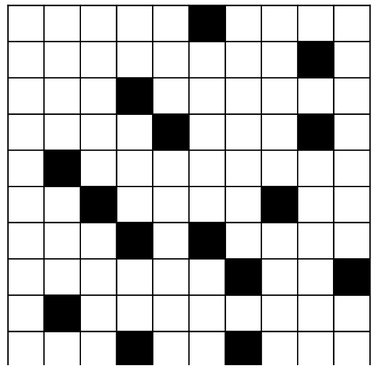

أفقيا

1- مدينة لبنانية – مدينة في ولاية فلوريدا الأميركية – 2- الإنجاز العفوي المباشر لفكرة شعرية من غير تحضير مسبق – 3- من أعظم ملوك فارس قديماً – خبر – 4- جسم رمادي أسود يستعمل في المستحضرات الطبيّة وفي التصوير الشمسي – مدينة في ألمانيا مشهورة بصناعة العطور – 5- نبات ذو رائحة عطرة يستعملون حبوبه لصنع المشروبات والحلويات – 6- للنداء – أنقص سعر وأرخصه – من الأمراض الصدرية – 7- ما يقام من الحجارة فتوقد فيه النار الى أن تصير الحجارة كلساً – قاعة الإستقبال – 8- ماركة صابون – من الطوائف اللبنانية – 9- دولة أفريقية – 10- أهم مدن الكوت داوَرن في فرنسا – من الحبوب – وكالة أنباء عربية

عمودياً

1- قرية في سوريا شماليّ دمشق شهيرة بدير السيّدة العذراء – جُحر العقرب – 2- جمهورية على البلطيق استقلت عن روسيا عاصمتها ريغا – 3- مدينة سورية في ريف دمشق – مدينة اميركية بضاحية دترويت – 4- دولة اوروبية – 5- ملك طيبة قتل أباه وتزوج أمه يوكاست وهو يجهلها وما أن عرف الحقيقة حتى فقأ عينيه يأساً – أكبر سلسلة جبال في أوروبا – 6- سلاح قديم – جزيرة روسية في بحر أوخوتسك – 7- قادم – جزيرة يونانية – حرف عطف – 8- من فقد عقله – مَنّ أكبر مدن تشيكيا – 9- أكبر مدن الشرق القديم وأشهرها – نصيب في شركة – 10- مرض فيروسي شائع من أعراضه السعال والصداع والام العضلات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- سليط – لص – فغ – 2- مقديشو – جحا – 3- وبّ – فورلامي – 4- حسام – 5- ليدو – تر – بو – 6- الإنساني – 7- مهد – انكونا – 8- يم – سف – فك – 9- صبّوا – بل – 10- سهل البقاع

عمودياً

1- سمو الأمير – 2- لقب – ثلهم – 3- يد – مداد – صه – 4- طيف – ون – سبل – 5- شوح – سافوا – 6- لورستان – ال – 7- لارنكا – 8- جام – يو – بق – 9- فحم – الفَ – 10- غاي لوساك

sudoku 3424

9	1				4	5		
	5		9		7	3		
	4				2	6		
6				8				5
3		1		6		2		7
5				9				1
		9	5				2	
		7	1		6		5	
		5	3				4	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3423

7	1	3	4	9	6	8	5	2
5	2	6	8	1	3	9	4	7
9	4	8	5	7	2	6	3	1
1	5	4	9	8	7	3	2	6
2	8	7	3	6	1	4	9	5
6	3	9	2	5	4	1	7	8
3	9	5	6	2	8	7	1	4
8	7	2	1	4	9	5	6	3
4	6	1	7	3	5	2	8	9

مشاهير 3424

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب مصري يُعرف بحكيم الإسلام (1870- 1940) وعالم من علماء الأزهر. صاحب منهج تفسيري. من الأساتذة الموسوعيين الذين جمعوا بين علوم شتة ■ 1+5+8+4+3 = طائر ليلي ■ 2+6+7+10+7 = عاصمتها نيامي ■ 9+11 = ضمير منفصل

حل الشبكة الماضية: **ناتالي ساروت**

إعداد
نعوم مسعود

ذاكرة

نشرت «المؤسّسة الثقافية الفدرالية الألمانيّة» أخيراً تقريراً يُظهر أن 98٪ من القطع الأثرية القادمة إلى ألمانيا من شرقي البحر المتوسط هي أعمال مسروقة تمّ تهريب معظمها من سوريا والعراق (بين 2015 و2018). يستند التقرير إلى مسح لحوالى 6000 قطعة فنية في الأسواق الألمانيّة وحدها، أمر يسلّط الضوء على تلك التي لا تزال عالقة في الأسواق العالميّة والآتية من دول أخرى يشملها التحقيق، مثل لبنان وفلسطين والأردن وبلدان أخرى

آثار تدمر قبل تدميرها وبعده

عمل موزاييك يعتقد انه من حلب، عرض للبيع على فيسبوك

سرقة الآثار من سوريا إلى العراق

شرق المتوسط... حضارة في مهبّ اللصوص

روان عز الدين

لا تُحصى الآثار المنهوبة بعد الحرب مثلما تحصى الأرواح والخسائر البشريّة. هناك استحالة في تتبعها بعد خروجها من البلاد. الأمر يشبه البحث عن أشخاص يعانون من النسيان وجدوا نفسهم في بلد جديد. لن يعرفوا إلى أين يعودون. هكذا، أيضاً تُسلب القطع الأثرية، لكنه يكون استلاباً مضاعفاً في هذه الحالة. تصل القطع المسروقة إلى البلد الجديد وهي تفتقد لأيّ معلومة عن حياتها السابقة في منشئها الأوّل، وهكذا يتمّ تداولها

> سوق الآثار السوداء تعدّ التجارة العالميّة الأكبر بعد تجارة السلاح والمخدّرات
>
> معظم الآثار المسروقة جاءت من منطقة الشرق الأوسط

في سوق الآثار السوداء التي تعدّ التجارة العالميّة الأكبر بعد تجارة السلاح والمخدّرات. انقضاء الحرب وتوقف العمليّات العسكريّة ليسا إلا البداية. بداية البحث عن الآثار المنهوبة في طريقها بين المهرّبين والسوق السوداء، والمزادات والجامعين الفنيين. التجربة اللبنانية في نهب الآثار، هي الدليل الأبرز على ذلك، خصوصاً ما وصلنا قبل ثلاث سنوات فقط من قطع أثريّة كانت قد سُرقت خلال الحرب الأهليّة. بخلاف تدمير الآثار الذي يحدث على مرأى من العالم، وقد فاخر به تنظيم «داعش» في شرائط مصوّرة، فإن تهريبها وسرقتها يحدثان في الأروقة الخلفيّة. كلّ العالم شاهد تفجيرات آثار تدمر السورية، في حين كانت تتم صفقات القطع الأثريّة وتهرّب في الخفاء، باتجاهين شمالي وجنوبي، عبر تركيا ولبنان، وفق ما تشير إليه الأبحاث حول حركة تهريب الآثار السوريّة. هذا ما يؤكّده أيضاً تقرير صدر أخيراً عن «المؤسسة الثقافية الفدرالية الألمانيّة»، بكشفه أرقاماً صادمة عن كمية الآثار المنهوبة من الشرق الأوسط خلال فترة ثلاث سنوات (بين عامي 2015 و2018). التقرير الذي أعدّه باحثون من معاهد ثقافية ألمانية عدّة يأتي ضمن مشروع ILLICID الذي أطلقته الوزارة الألمانية الاتحادية للتعليم والبحوث قبل سنوات، بدعم من اليونيسكو، كمشروع بحثي متعدّد الاختصاصات يركّز بشكل خاص على الإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية من العراق وسوريا. ثمّة نتائج عدّة مقلقة يتوصّل إليها التقرير، إذ ينطلق بدايةً من ألمانيا كمركز أساسي للإتجار الدولي غير القانوني بالتحف والقطع الأثريّة، ليتوصّل إلى أن 98% من تلك الآتية من شرقي البحر المتوسط لم يتم التحقّق منها أو من معلوماتها، أي أنها تعدّ أعمالاً مهرّبة نُقلت بطريقة غير شرعيّة. في المقابل، تم التعرّف إلى هويّة 2,1% فقط من هذه القطع. الدراسة استندت إلى مسح وفحص 6000 قطعة، كانت قد عُرضت للبيع في ألمانيا وتمّ تداولها على المنصات الإلكترونية وكتالوغات المزادات وفي المعارض التجاريّة. معلومات قليلة تمّ تثبيتها، منها أن هذه اللقى الأثريّة وصلت من لبنان وسوريا وإيران وفلسطين المحتلّة والعراق ومصر والأردن وقبرص وتركيا. لكن حوالى 40% منها يُحتمل أنها جاءت من العراق وسوريا. ما يصعّب من أمر التحقّق من البلد المصدّر، هو أن القطع الأثرية تعود إلى الممالك القديمة التي احتلّت أكثر من بلد، مثل القطع الرومانية على سبيل المثال التي لا يمكن التأكّد من أين أتت تحديداً، بسبب اتّساع مساحة المملكة الرومانية. والآن بعدما بدأت ألمانيا بتتبع اللقى المنهوبة الموجودة ضمن حدودها، فإن التقرير يثير، بطريقة أو بأخرى، قضيّة الآثار المهرّبة من سوريا والعراق إلى كلّ أنحاء العالم، والتي لم تصل إلى أيدي الباحثين بعد.

احد الاعمال العراقية المستعادة بعد سرقتها إثر الاحتلال الاميركي

تهريب في زمن الحروب

حالتا العراق وسوريا، هما مجرّد حلقة لما حدث في مناطق مشتعلة أخرى. السنة الفائتة، أفضى تحقيق لـ موقع Live Science إلى أن حوالى 100 قطعة هُرّبت منذ سنة 2011 من اليمن. وخلُص إلى أن هذه الآثار التي بيعت في أميركا والإمارات وأوروبا، كان بعضها قد سُرق ما قبل الحرب، وبعضها الآخر بين عامي 2015 و2018، حيث هُرّب من السعودية إلى أميركا. هذا ما حصل خلال الحرب الأهلية في لبنان حين تولّت الميليشيات بيع الآثار وتهريبها من المواقع التي كانت تسيطر عليها. الأمر لا يقتصر على الشرق الأوسط، إذ يشمل أيضاً يوغوسلافيا خلال الحرب الأهلية بداية التسعينيات، فقد تحوّلت متاحر التحف الأثرية إلى أمكنة لغسل الفن والآثار المنهوبة. حركة نمور التاميل لجأت أيضاً إلى بيع الآثار نهاية التسعينيات لتمويل حربها في سريلانكا. وفي الفترة نفسها قام جهاديو طالبان أيضاً بسرقة وتهريب الأعمال الأثريّة الأفغانيّة.

تصرف النظر معظم الأحيان عن الأعمال المسروقة، طالما أن جامعي الأعمال الفنية يريدون شراءها.

لا يقدّم التقرير جديداً في استنتاجه بأن معظم الآثار المسروقة جاءت من منطقة الشرق الأوسط، ولا أن المنطقتين اللتين تعرّضت آثارهما للاستباحة هما سوريا والعراق خلال حروبهما الأهلية. تقارير سابقة في السنوات الماضية، رصدت حركة تجارة الآثار وتهريبها، وتوصّلت إلى أنها نشطت من المناطق الأثرية التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش في سوريا والعراق، بعضها ما كان يتمّ العثور عليه في أسواق لندن ومزاداتها. وهذا التقرير الذي يعدّ وثيقة أساسيّة، هو الخطوة الأولى للبحث عن الآثار المسروقة، ربّما عبر سنّ القوانين لاستعادة هذه اللقى التي كانت تُباع بهدف تمويل تنظيم داعش وحركات جهاديّة أخرى استخدمت أساليب مؤذية في التنقيب عن الآثار مثل القنابل والقذائف التي تلحق الأضرار بالقطع.

يقترح التقرير بعض الخطوات لضبط هذه التجارة. منها، تنظيم منتدى للبائعين في سوق الآثار لوضع مبادئ توجيهيّة لاتّباعها في عملياتهم التجاريّة، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات للسلع الثقافية والأثرية، عبر نشر المعلومات المتاحة عن القطع ومصدرها، ما يسهّل من أمر التوصّل إليها، خصوصاً أن البحث عن الآثار يفتقر إلى توثيق، ويصعب الوصول إلى أي معلومات عنها، بخلاف اللوحات والأعمال الفنية التي تظهر على قواعد بيانات مثل موقع Art Loss Register الذي يبيّن الأعمال المسروقة والمزيّفة، حتى يجيء الوقت لذلك، ربّما يجب ملاحقة المزادات العلنية كسوذبيز وكريستيز التي تبيع هذه الأعمال، وتتغاضى عن منشئها، مشجّعة بذلك على سرقتها وفق طلبات جامعي الأعمال الأثرية.

واحدة من القطع الأثرية العراقية المستعادة بعد سرقتها خلال الاحتلال الاميركي للعراق

وقت للكتابة

فيروز... الصلاة تُصلي!

جوزيف ابراهيم

ما إن «نيسان دق الباب»، أطلت فيروز لِتسأل الرب عن «اختفائه في زمن الضيق»، لتقرع بابَ قُدسِهِ بيدٍ من مزامير، بهديةِ رجاءٍ للبنان والعالم.

الخطوة المأمولة والمفاجئة، أبهجت القلوب المأسورة بالأثقال، فتنهدت النفوس «إيه في أمل». ليست المرة الأولى التي تُصلي فيها سفيرة النجوم، فالموسيقى الرحبانية لحناً وتأليفاً مسيرة صلاة للرب، الوطن، القدس والإنسان من «خدني» ويا «ساكن العلالي» و«زهرة المدائن» إلى ألبومات «أغاني الميلاد» و«الجمعة العظيمة» وغيرها، الذاكرة تعج والروح تُصلي!

لقد أتقنت ابنة الرحباني اختيار النص، التوقيت، الإخراج والوسيلة. فيروز تقرأ آياتٍ من سفر المزامير (لمن لا يعرف، السفر يُشكل جزءاً من العهد القديم في الكتاب المُقدس يُنسب إلى الملك داوود وفيهِ يناجي الرب الإله واثقاً من نُصرتهِ للشعب في الأزمنة الصعبة). لقد لجأ الرحابنة قبلاً للعهد القديم مُستوحين «أنا لحبيبي وحبيبي إلي» من سفر نشيد الأناشيد!

صحيح أنها ألقت الآيات من غير لحن، لكنها داعبت آذان المشتاقين لحناً، تنهُداتٍ مُرنمة. النصُ جامعٌ، فهو ينادي الرب «المُتفق على عبادتهِ من كل المؤمنين» من دون الدخول في جدليات العقائد المُختلفة، مُحسِناً توسُل الصلاة الكونية، علماً أن الترانيم الفيروزية الخاصة بالطقسين الماروني والبيزنطي تلقى قلوباً مُصلية من معتنقي الأديان الأُخرى وحتى من العلمانيين. للتوقيت الدور الموازي للمضمون، فنحنُ فعلاً في زمن الضيق لبنانياً وعالمياً، ونحنُ أيضاً في زمن صوم على مشارف أسبوعَي الآلام (اختلاف ليتورجي) والأهم أننا في قلب نهار جُمعة! لقد جمع التوقيت الصلاة من طرفيها، فيما ظهر الإخراج المكاني حاملاً في بساطتهِ رسالة عميقة. فمنذ انتشار الوباء، أوصت الكنيسة مؤمنيها بالصلاة في منازلهم بتحويلها كنائسَ صغيرة، وفيروز بصوتها الخارج من جدران «صومعتها» صارت كذلك سفيرةً للصلاة!

> صحيح أنها ألقت الآيات من غير لحن، لكنّها داعبت آذان المشتاقين لحناً، تنهُداتٍ مُرنمة

خرجت الكلمات من حُنجرتها لتطوف العالم وتحمل معها آهات البشرية إلى «الذي عَلّق الأرض على المياه» بـ «إيمانٍ ساطع» لا يتعب. وتبقى الوسيلة أيضاً هدفاً. ربما استخدمت طريقُ التواصل شبه الوحيد في هذهِ الأيام، فكان الطريقُ مقصداً بحدّ ذاتهِ أن حتى فيروز يمكن أن تصل إلى قلوبنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي ذلك رسالة «توعوية» ضمنية.

لنُصلي مع «وعد الصوت» من «أرضِ الخوف» لـ«يوسع المدى» لأنهُ وحدهُ لا ينسانا.

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 10 نيسان 2020 العدد 4026

صورة وخبر

لن يُصلب المسيح هذا العام. فيروس كورونا المستجد يتحكّم بعادات الناس وطقوسهم. لن يرتفع الصليب الخشبي اليوم في سماء القريّة (قضاء صيدا) كما اعتادت منذ سنوات، في تجسيد لواقعة صلب المسيح في يوم الجمعة العظيمة. إجراءات الوقاية من الوباء أثقلت بهجة عيد الفصح والاحتفال به، إذ قرّرت الكنائس تعليق إقامة الطقوس للعموم من أحد الشعانين إلى خميس الأسرار وزيارة سبع كنائس وقدّاس أحد الفصح. (علي حشيشو)

منوعات

سينما فلسطينية بين أيديكم

في عام 2015، انطلق مهرجان Reel Palestine السينمائي في دبي، ليقدّم «قصصاً فلسطينية حقيقية» من خلال أفلام «مستقلة وبديلة» تهدف إلى تسليط الضوء على قصص حقيقية عن الشعب والثقافة الفلسطينيين. وفي ظلّ استمرار المعركة العالمية مع وباء «كوفيد ـ 19» والتزام الملايين بيوتهم مع توقّف الأنشطة الفنية والثقافية، وُلدت في الفترة الماضية مبادرات تحاول التخفيف من ثقل أيام الحجر المنزلي. آخر الخطوات ضمن هذا الإطار أقدمت عليها إدارة Reel Palestine التي أعلنت عبر الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالمهرجان أنها جمعت قائمة من الأفلام الفلسطينية التي يُمكن مشاهدتها عبر الـ«ويب سايت»، موضحة أنّ «مهمّتنا هي تقديم الأفضل في السينما الفلسطينية المستقلة، وسنواصل القيام بذلك رقمياً خلال هذه الأوقات العصيبة».

لائحة الأشرطة الوثائقية المتوافرة طويلة وستخضع للتحديث باستمرار. ومن بين الأعمال (قصيرة وطويلة) التي تضمّها، نذكر: Speed Sisters لآمبر فارس (2015 ـ 80 د)، «رحلة إلى الرحيل» لهند شوفاني (2015 ـ 120 د)، Open Bethlehem لليلى صنصور (2014 ـ 90 د)، «بدرس» لجوليا باشا (2009 ـ 81 د) و«حنين» لأسامة بوردي (2015 ـ 18 د).

(للاستعلام والمشاهدة: www.reelpalestine.org)

Speed Sisters لآمبر فارس من بين الأعمال المتوافرة

حملات صيداوية للصمود في وجه كورونا

انطلقت عملية توزيع المساعدات التي أقرّتها بلدية صيدا على العائلات المحتاجة اللبنانية والفلسطينية المقيمة في نطاقها، والصيداوية المقيمة في الجوار. وفي إطار «صيدا تواجه كورونا لدعم صمود المواطنين معيشياً»، توزّع الجمعيات الأهلية حوالى 45 ألف قسيمة شرائية مجموع قيمتها مليار ليرة وفق قوائم اسمية نتجت من مسح ميداني. قيمة كلّ قسيمة تبلغ حوالى مئة ألف ليرة، تخوّل المستفيد منها شراء موادّ غذائية من محال ومؤسسات محدّدة. كما فتحت البلدية حساباً في أحد المصارف للتبرّع لصالح المساعدات ودعم مستشفى صيدا الحكومي. في المقابل، نُظّمت حملات للتبرّعات والمساعدات، أبرزها حملة جمعية الكشّاف المسلم التي وزّعت مواد غذائية على عائلات في صيدا القديمة، مستعينة ببغل لإيصال المساعدات إلى الأزقة حيث لا تصل السيارات.

«أفلام المرأة الفرنكوفونية 2»... إلى العالم الافتراضي

بعد نجاح النسخة الأولى من «أفلام المرأة الفرنكوفونية في المتوسط» (FFFMED) في «المعهد الفرنسي» في دير القمر عام 2018، سنكون يوم الاثنين المقبل على موعد جديد. تنطلق الدورة الثانية (13 نيسان/ أبريل حتى 1 أيّار/ مايو) من الفعالية الثقافية، لكن إلكترونياً هذه المرّة بفعل الظروف التي فرضها فيروس كورونا، بعدما اختيرت جونية (شمال بيروت) لإقامة الموسم الثاني من الحدث، سيُستعاض عن الإقامة الفنية بالعمل عبر العالم الافتراضي، مع الاكتفاء بمشاركة خمس سيدات، هنّ: بتول بنازو (المغرب)، ماريا غيدون (إيطاليا)، سيريال فور (فرنسا)، بيريهان انغينوز (فرنسا ـ تركيا) وميشيل كسرواني (لبنان). ستعمل المشاركات مع أربعة محترفين من إيطاليا وفرنسا ولبنان على مدى ثلاثة أسابيع، من ضمنها عشرة أيام تندرج في أعمال محترف الكتابة. الفعالية التي تنظمها Bande à part، مدعومة من «المنظمة الدولية للفرنكوفونية» و«المعهد الفرنسي في لبنان»، وهدفها دعم كاتبات السيناريو في بلدان البحر المتوسط، وحثّهنّ على ترجمة شغفهنّ بكتابة الأفلام الطويلة. اللافت، أنّ هذا العام سيشهد تكريم المخرجة اللبنانية الراحلة جوسلين صعب (1948 ـ 2019/ الصورة) التي قضت نحو أربعين عاماً من حياتها منخرطة في العمل السينمائي والدفاع عن الحريات. صعب التي تمثّل، بحسب بيان الفعالية، «النموذج النسائي في البحر المتوسط» على الصعيد السينمائي، تصادف الذكرى الثانية والسبعون لميلادها في 30 نيسان (أبريل) الحالي.